



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور المحاسبة في إتخاذ القرارات الإدارية
دراسة حالة في مؤسسة البنك التنموية المحلية BDL

تحت إشراف الأستاذ:

مقدمة من طرف الطالب:

بوروية امحمد الحاج

حشلاف إلياس

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	براهيمي عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	بوروية امحمد الحاج	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2019

كلمة شكر وتقدير

لوالله ما كنت لأحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى، له الحمد والشكر فأنا بفضلته وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام، فهو الله المعين على الصعوبات والملين العقبات، أحمد وأستعين به أرجو أن يجعله في ميزان حسناتي بفضلته.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أحب خلق الله إلى الله. وبعد:

أتقدم بأسمى معاني الشكر والاحترام والتقدير لأستاذ المحترم "بوروبة امحمد الحاج" الذي لم يبخل عليا بالتوجيهات والنصائح القيمة والتي لهما الفضل في تبلور هذا البحث. كما أشكر مسبقا أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة لزيادة إثرائها العلمي.

"بارك الله فيكم"

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من زرعتني في أرض طيبة وسقاني بمكارم الأخلاق، إلى الذي تعب لأرتاح أنا، إلى من علمني النجاح قائلا " بعد كل بداية نهاية وبعد كل عمل راحة، وكل من تعب نال وكل من كسل خاب ... أتعبني نفسك ترتاح "

"أبي " الحبيب أقول شكرا ورعاك اللهبيا شمعة دربي "

"أمي " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تنطقها ... إليك يا من كان جسدي ودمك دمي إليك يا من يهتز لتضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدمها الجنان يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان "أمي " الحبيبة.

أدامكما الله فوق رأسي وحفظكما إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة، إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة وإلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

الفهرس

	كلمات شكر
	الإهداء
01	مقدمة عامة
30-05	الفصل الأول : مدخل إلى المحاسبة
05	تمهيد
06	المبحث الأول : عمومية حول المحاسبة
06	المطلب الأول : ظهور المحاسبة
08	المطلب الثاني : وظائف المحاسبة وأهدافها
10	المطلب الثالث : فروض المحاسبة ومبادئها
13	المطلب الرابع : أنواع المحاسبة ودورها محاسبية
18	المبحث الثاني : النظام المحاسبي المالي SCF
18	المطلب الأول : تعريف النظام المحاسبي المالي خصائصها وأهدافها
21	المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي
26	المطلب الثالث : عرض القوائم المالية
30	خلاصة
55-32	الفصل الثاني إتخاذ قرار وعلاقته بالمحاسبة
32	المبحث الأول : إتخاذ القرارات
32	المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرارات
33	المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرارات
37	المطلب الثالث : تحليل القرارات
38	المبحث الثاني : إتخاذ القرارات الإدارية
38	المطلب الأول : قرارات الإدارية
43	المطلب الثاني : عملية إتخاذ القرارات الإدارية
47	المبحث الثالث : محاسبة وإتخاذ القرارات

47	المطلب الأول : دور المحاسبة في عملية إتخاذ القرارات الإدارية
50	المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في جودة المحاسبة ومحددات استخدام خصائصها النوعية
53	المطلب الثالث: نماذج عن أنواع القرارات وأثر جودة المحاسبة عليها
55	خلاصة
73-57	الفصل الثالث : دراسة تطبيقية للمحاسبة البنكية لبنك تنمية المحلية BDL
57	تمهيد
58	المبحث الأول: عموميات حول بنك التنمية المحلية
58	المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية
61	المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال (DRE)
67	المبحث الثاني: تنفيذ بنك التنمية المحلية للنظام المحاسبي المالي
67	المطلب الأول: قرار تغيير المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي
73	خلاصة
75	خاتمة عامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم جدول
15	نموذج عن يومية	01-I
16	نموذج دفتر الاستاذ	02-I

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم جدول
36	خطوات اتخاذ القرار الإداري	01-II
60	الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية	02-III
62	مخطط مديرية مجمع الاستغلال	03-III

المقدمة

لقد أصبحت المحاسبة جزءًا هامًا من عمل الإدارة، وموردًا أساسيًا تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية وتدعيم قراراتها، كما أن المحاسبة لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار. ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية.

وتشير إلى ضرورة التفرقة بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبني عليها رأي أو أن يتخذ القرار وفقا لها. وتعتبر القوائم المالية مصدرًا أساسيًا من مصادر المحاسبة المفيدة لاتخاذ القرارات في حين لا تعد أية معلومات محاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات إلا باستيفائها لعدة خصائص، ذلك أنه يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيان بعض هذه الخصائص:

- أ- الملاءمة: ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي أعدت من أجلها.
- ب- أمانة المعلومات ودقتها وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها.
- ت- حيادية المعلومات وقابليتها للمقارنة وتوقيتها للملائم واكتمالها.

ومن الأمثلة على اتخاذ القرارات الإدارية لمستخدمي المحاسبة ما يأتي:

- القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة
 - القرارات التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة.
- وتعتبر المحاسبة ذات دور إيجابي في سلامة القرارات، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة لأهمية الدور الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في اتخاذ القرارات الإدارية ولتحقيق أهداف الشركة.
- كما تعد عملية اتخاذ القرارات إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة الشركة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على الإدارة ممارستها إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة. وتستخدم المحاسبة كالتكاليف والإيرادات وغيرها لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ويجب على إدارة الشركة أن تكون قادرة على تمييز وتحديد التكاليف والإيرادات وكافة المحاسبة الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.
- وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المساهمة العامة تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتنميته، لذا فإنه لا بد من توافر الجهود البحثية وتقديم الدراسات العلمية والميدانية التي تسهم في نمو هذه الشركات واستمرارها

بحيث تكون هذه الدراسات دليلاً علمياً وعملياً تهتدي به مجالس الإدارات ومنتخذي القرارات لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. وبناء على ما تقدم، من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة على إبراز الدور الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين. كما أن هذه الدراسة.

ستعمل على إلقاء الضوء للتعرف على دور تلك المعلومات في عملية اتخاذ القرارات. والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام تلك المحاسبة في الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

تشكل الإدارة أو المؤسسة العامة ركيزة أساسية ودورًا هامًا وحيويًا في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري ، ونظرًا لأهمية هذه المؤسسة ومحاولة الارتقاء بها إلى أفضل وأحسن مستوى إداري ومالي وذلك لتنمية الاقتصاد الوطني والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة.

لذلك فإن هذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الأزمات. وتتحمل إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها.

ويرى الباحث أن نجاح هذه الجهود يعتمد إلى جانب على وفرة المحاسبة الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف وتتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي وهو:

ما دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة ؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المحاسبة عند اتخاذ القرارات الإدارية.
2. هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المحاسبة التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة.
3. هل يتم استخدام المحاسبة من قبل المديرين عند اتخاذهم لقراراتهم الإدارية في المؤسسة.
4. هل تكفي المحاسبة المتوفرة للمديرين لاتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها، يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء ، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام ، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في نقاط عدة هي:

1. الإسهام في تقييم دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية.
2. إبراز الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية
3. تحقيق الاستفادة لأصحاب الشركات المساهمة ومنتخذي القرار فيها، والتي تسهم في زيادة مستوى الفائدة المتحققة من استخدام المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:
1. تحديد العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
 2. التعرف على جودة وكفاءة المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة
 3. دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المحاسبة الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في المؤسسة.

الفصل الأول

مدخل إلى المحاسبة

تمهيد

المؤسسة كمنشأة تلعب دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي و ذلك حسب طبيعة مهامها من حيث التصنيف او تقديم الخدمات او التسويق و تحتاج الى تقنية تستعملها للتحليل ، و هذه التقنية هي المحاسبة التي تستخدم كل مبادئها و أسسها لجمع و تقديم و تقييد و احتساب و تنظيم الحركات المعبر عنها بالمصطلح النقدي.

المبحث الأول : عمومية حول المحاسبة

المطلب الأول : ظهور المحاسبة

I. نشأة المحاسبة

ظهرت المحاسبة و تطورت نتيجة عوامل الاقتصادية و قانونية مختلفة ادت الى ظهور الحاجة الى الخدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية الى مختلف الاطراف المستعملة لها حيث ظهرت بصيغة القيد المزدوج في القرن 15 و 15 ميلاد حيث الاب " لوقا باسيرلو " عام 1994 اسس هذا المبدأ.

خلال فترة ممتدة من ذلك التاريخ حتى وقتنا هذا تطورت المحاسبة و انتشرت لتصبح نظام متكامل ، ووسيلة منظمة يتم بواسطتها تهيئة التقارير و تنظيم الحسابات التي تعكس الاوضاع المالية و الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية¹.

1- تعريف المحاسبة

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة تعد من المجالات الفنية المتخصصة التي يقتصر فهمها على المحاسبين، ولكن في واقع الأمر نجد أن كل فرد يمارس المحاسبة يوميا بطريقة أو بأخرى. فالمحاسبة هي مجال المعرفة يختص نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة به سواء كانت تعد ميزانية بنك، أو تسجيل عمليات في البنك.

ولقد تطور تعريف المحاسبة بتطوير الفكر المحاسبي فقد أصدر عن جمعية المحاسبين (AICPA) في سنة 1941 التعريف التالي " :المحاسبة فن، تسجيل، تبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، تفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث² ". و"هنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي لمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج فإن هذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي ركز على جانب الشكل.

¹ صالح خالص ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العاملة و مخطط محاسبي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 22

² وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة، الجزء 1 ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص 18

وفي تعريف لاحق قدمته جمعية المحاسبة الأمريكية نص على أن المحاسبة "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة"¹.
وهنا نجد أن تعريف المحاسبة لم يعد مقتصرًا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب بل تعداه إلى أهداف أسمى هي توصيل المعلومات من أجل تحليلها وأخذ القرارات اللازمة، ونلاحظ أن هذا التعريف يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي المرحلة الثالثة أي أن المحاسبة هي نظام للمعلومات.
أما المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين فقد أكد في سنة 1975 على أن المحاسبة: "هي توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية، وأن هذه المعلومات التي هي أساسًا معلومات مالية من المفروض أنها ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ترشيد عملية الاختيار"² وهنا يتم التركيز ليس على الجانب الإجرائي من حيث الممارسة، مع الإبقاء على اتخاذ القرارات. وهنا اهتم التعريف بالمعلومات المحاسبية أي من خلال المخرجات المحاسبية وعلى المحاسبة كنظام للمعلومات، هذه المعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات طبعًا من طرف المستخدمين. في سنة 1975 حاولت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) من خلال أعضائها الأكاديميين أن تعيد صياغة تعريف المحاسبة الذي أصدرته سابقًا، أما صياغة التعريف الجديد: "... على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدًا من الرفاهية الاجتماعية"³.

يعتبر هذا التعريف تجسيدًا للاتجاه الحديث في المحاسبة، والذي ينقل اهتمام القوائم المالية صوب أحداث أكثر شمولية بحيث تتضمن ترقية وتدعيم طاقات المجتمع وقدرته، كما ساهم التوجه الجديد في تطوير فرع جديد للمحاسبة يعرف باسم المحاسبة الاجتماعية، والتي تحت المؤسسة الأعمال على الاهتمام بالأنشطة الإنتاجية في البيئة الاجتماعية عن طريق قياس ذلك الأثر وتحديد دور المؤسسة لتحقيق التكاليف والمنافع الاجتماعية وإفصاح ذلك في القوائم المالية"⁴.

تعريف عام: المحاسبة هي تقنية، علم وفن يشمل مجموعة من المبادئ والأسس تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادًا على مستندات مبررة لها، وتطبيقها يهدف إلى جمع وتقسيم وتقييم واحتساب وتنظيم الحركات معبرًا بمصطلح نقدي.

¹ نعيم دعمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 4

² عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 15

³ سالم محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 13

⁴ نفسه، ص 14

و هي مجموعة من البادئ و القواعد المتعارف عليها التي تستعمل في تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية و التبادلات التجارية ذات القيمة في السجلات لغرض تحديد نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة و كذلك المركز المالي في نهاية تلك الفترة حيث تتلخص فيما يلي:

التسجيل : هو تسجيل لجميع العمليات المالية في دفاتر.

التبويب : هو ترتيب جميع البيانات و تصنيفها مع فرز العمليات و معلومات ذات طابع واحد

التلخيص : هو وضع البيانات التي تم تسجيلها و تبويبها في صورة معلومات مفيدة على شكل تقارير قوائم توضح النتائج و الحقائق

المطلب الثاني :وظائف المحاسبة وأهدافها

• وظائف المحاسبة للمحاسبة ووظائف عدة من بينها¹

1. **الوظيفة القانونية :** جاء القانون التجاري في مادته التاسعة (09) والتي تنص على كل " شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية " نستخلص من هذه المادة أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية وقانونية، كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة وكذلك أيضا تبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

2. **الوظيفة التسييرية :** إن المهمة التي تلعبها المحاسبة على مستوى المؤسسة هي تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية الضرورية وهذا من أجل اتخاذ القرارات السليمة والدقيقة، كما تساعد المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية والبشرية التي تحدد بها نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية كتص وير المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

• **أهداف المحاسبة** لقد تطورت الغاية من المحاسبة لتلبية للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن حصر أهم الوظائف المحاسبية فيما يلي²:

1- **وسيلة إثبات :** تعتبر المحاسبة ذكرة مكتوبة من عمليات المؤسسة، ومن الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد ما لهم وما عليهم (حقوق/ديون) مع

¹ يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص13

² غيادي محمد لين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة 2008 ، ص - 24 ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007

القدرة على إثبات ذلك، وألزم مرسوم كولبرت سنة 1673 م على مسك دفاتر حسابات واحترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.

2- وسيلة مراقبة: تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحخص المساهمين والاشتراكات المالية للأجراء، ومراقبة الوعاء الضريبي والتحقق من صحة التصريحات الضريبية المراقبة بهدف الحراسة والعقاب، إذ تعتمد عليها المراجعة الداخلية والخارجية في عملية المراقبة لمراقبة الغش والأخطاء، ومنه فهي أداة للمراقبة القانونية، الجبائية وأداة للضبط الاجتماعي.

3- تساعد على اتخاذ القرارات: تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين، ويعتمد المسيرين أساسا على معلومات محاسبة التسيير في عملية القيادة وتسيير نشاطات المؤسسة كذلك توفر المحاسبة المالية معلومات مهمة للتسيير اليومي للزبائن، الموردون، ولاختيار الاستثمارات والتمويل، وتعتمد عليها البنوك لتقديم قروض للمؤسسات والسلطات العمومية في تقديم الإعانات، والموردون لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

4- تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي: تسمح البيانات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية والتقييم المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام التحليل المالي الموجه لمتابعة الانجازات ومقارنتها بالتقديرات داخل المؤسسة.

5- تغذي احتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية: تشكل المحاسبة مصدرا مميذا للمعلومات الأولية للإحصائيين والمحاسبين الوطنيين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتجمع المعلومات عن طريق التحقيقات السنوية أو الوثائق المحاسبية التي تقدمها إدارة الضرائب.

6- تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الاجتماعي: تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية وذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين، والتي تنبع من الإيمان بقدرة المعلومات المحاسبية على التعبير عن الواقع، إلى جانب كونها تعتمد في الحوار الاجتماعي بين مختلف الأفراد في المؤسسة، مثلا نستعمل في البحث عن اتفاقيات بين المسيرين وممثلين العمل، وتحديد فعالية سياسة التسيير في المؤسسة، فيستخدمها المسيرين في الدفاع عن سياستهم، والنقابات للتأكيد على مشروعية مطالبهم.

المطلب الثالث: فروض المحاسبة ومبادئها

● **فروض المحاسبة:** يقصد بالفرض أنه التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقرار والاستنباط، وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة. وعلى هذا الأساس فإن خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المعاد دراستها. ثم يجري التكهن بفرض أو مجموعة فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة.

إن الفروض المحاسبية الأكثر انتشاراً وقبولاً في الفكر المحاسبي والتي كانت انعكاساً مباشراً لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة. وهي كالتالي¹:

1- فرض الوحدة المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين. لذلك فإن الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعملية التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة. وبهذا المعنى فإن البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي - وتجميع أجزائه - تعبر عن الوحدة المحاسبية.

2- فرض الاستمرار: بمقتضى فرض الاستمرار، يرى المحاسبون أن الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحدة مستمرة، ومستمرة النشاط، دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين. وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارهما شخصين مستقلين عن بعضهما، ولكل منهما أهدافاً وخططاً مستقلة عن بعضهما ويسعيان إلى تحقيقها.

ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة، إلى أن يتم تصفيتا بشكل فعلي، وقد اعتبر هذا الفرض أحد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، لكونه أحد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على أنشطة الوحدة المحاسبية، باعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الأصول وأرباح وخسائر المشروع.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 47-50

3- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد: من البديهيات في الفكر المحاسبي أن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر متجانسة (أراضي، مبانٍ...) ونتيجة لعدم التجانس في الموارد، أصبح لزاما إيجاد وحدة قياس موحدة نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية خلال الفترات المحاسبية المختلفة. لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها، باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها، تنسجم مع أسلوب التبادل السائد في الحياة الاقتصادية. وعليه يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي، على أنها عملية قياس وتوصيل المعلومات على الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد. وهكذا اتضح أن المقياس النقدي والفرض القائم عليه، يساعد المحاسبين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة، على شكل أرقام ونسب، وإيجاد مقدار التغيرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغيرات في الفترات المحاسبية المختلفة. وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة. تصلح لأن تكون مقياسا لمخزون قيمة الثروة في الفترات الزمنية المختلفة إلا أن بروز ظاهرة التضخم في أربعينيات هذا القرن، التي شملت عددا من الحروب نجم عنها متغيرات اقتصادية غير متطورة في الفترات السابقة. أدت إلى التشكيك في الأفكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، مما استوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية.

وقد شملت هذه الأفكار - بالدرجة الأولى - عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود، التي قدمت أكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق، وبالتالي فإن التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة.

4- فرض التوازن المحاسبي: يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي، والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من توازن طرفي أي قيد محاسبي، الذي يكون مجموعه الجبري صفرا، إذ أن معامل الأصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجب يقابله معامل جبري سالب، بنفس القيمة في الجانب الخصوم، ويبقى الرصيد الصفري صحيحا، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى إعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن. ويكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة، الذي لقي قبولا عاما لدى جميع المحاسبين في التطابق العلمي، ويمكن أن نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{صفر}$$

الأصول - (الخصوم + رأس المال) = صفر

والتفسير العملي لهذه المعادلة - في وجهة نظر المحاسبين - أن كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة، وهذا ما يفسر تساوي جانب الميزانية العمومية.

● **مبادئ المحاسبة:** المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عبارة عن معايير أعدتها مهنة المحاسبة لتلقى القبول العام في الممارسة العملية للمحاسبة، وتختص بإرشاد وضبط الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بكيفية إعداد التقارير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وهناك أربعة مبادئ وهي¹

(1) **مبدأ التكلفة التاريخية المحاسبية:** يعني هذا المبدأ إن يتم إثبات المعاملات بتكلفتها، أي سعر الاستبدال في تاريخ حدوثها، وهي عندئذ ستكون مساوية للقيمة السوقية العادلة أما بعد الاقتناء فسوف تختلف القيمتان عن بعضهما البعض، وأياً كانت القيمة العادلة فسوف تظل المبادلة مسجلة بالدفاتر بتكلفتها وقت حدوثها.

وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية للأصل تكون أكثر صدقاً وثقة ويمكن قياسها بموضوعية، بل ويمكن التحقق منها. وبسبب هذا الصدق وهذه الثقة تظل التكلفة التاريخية هي الأنسب في إعداد القوائم المالية رغم أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تكون أفضل، في بعض الأحيان.

(2) **مبدأ المقابلة:** ويعني هذا المبدأ أن يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات، وصولاً لنتائج أعمال المؤسسة خلال الفترة، سواء كانت صافي دخل أو صافي خسارة. ويؤدي هذا المبدأ أن تقوم إدارة المؤسسة بتحديد أعباء الفترة المحاسبية الذي ساهمت في تحقيق للمؤسسة في نفس الفترة، ثم مقابلتها بهذه الإيرادات، من خلال قائمة الدخل، لكي تحدد ناتج المقابلة، سواء كان صافي دخل أو صافي خسارة، تضاف إلى -أو تطرح من- حقوق الملاك.

(3) **مبدأ الإفصاح الكامل:** ويعني هذا المبدأ أن تقدم القوائم المالية للمؤسسة وإيضاحاتها المتممة لها معلومات كافية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم.

ويبنى على ذلك أن المعلومات المفصّل عنها، من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، يجب أن تكون مكتملة للمعلومات المفصّل عنها من خلال القوائم المالية ولا تتعارض معها وليست وسيلة لتصويب ما قد يكون بها من تحريف.

¹ عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 20-23

كما يتضمن الالتزام بهذا المبدأ أيضا الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية، مثل تحصيل مبالغ من العملاء أو بيع أصول معينة، طالما كانت هذه الأحداث مرتبطة بالفترة المحاسبية التي أعدت عنها القوائم المالية من ناحية، وقبل تاريخ اعتماد إدارة المؤسسة للقوائم المالية من ناحية أخرى.

مبدأ تحقق الإيراد: من المعروف محاسبيا أن الإيرادات تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوق الملاك، وتؤدي أيضا إما إلى زيادة الأصول أو نقص الالتزامات أو كلاهما. وهي مقابل ما أدته المؤسسة للغير من منافع في الصورة سلع أو خدمات ووفقا لهذا المبدأ يتحقق الإيراد بالبيع أي في لحظة التبادل، أي انتقال السلع والخدمات للعملاء، كما هو الحال في المؤسسات التجارية والصناعية. وأن كان هناك نقاط قد تكون أكثر ملائمة لتحقيق الإيراد ومن ثم الاعتراف به بخلاف التبادل، كما هو الحال في أنشطة المهن الحرة والزراعة والمعادن النفيسة

المطلب الرابع : أنواع المحاسبة ودورها محاسبية

أ- أنواع المحاسبة :

هذا ما قد يثير البعض بمعرفة أنواع المحاسبة التي تدرس في جامعات ، نلقي نظرة من بعض أنواع المحاسبة:

- **المحاسبة المالية:** ما ذكرناه بالاساس في تعريف المحاسبة بأنها علم يستند الى مجموعة من القواعد و المبادئ لتسجيل و تبويب و تصنيف الاحداث الاقتصادية لاجراء تقارير المالية تخدم لاجراض اخرى فهي كلها تخص المحاسبة المالية و حتى المعايير الدولية للمحاسبة و حتى بالتقسيمية الاخرى الفروض و المبادئ فهي كلها تخص للمحاسبة المالية ، هي خروج التقارير المالية على المشاريع للاستخدام من قبل اطراف اخرى سواء اطراف داخلية او خارجية ، بمعنى صحيح المحاسبة تعتبر اساس العمل المحاسبي.
- **المحاسبة الادارية:** هي عملية تحديد و قياس و تحليل لاصال المعلومات المالية المطلوبة من قبل الادارة للتخطيط و مراقبة و تقييم عمليات الشركة.
- **محاسبة التكاليف:** هي المحاسبة التي تهتم بتكلفة الشئ المنتج من سلعة او خدمة و ربحية و تحديد تكاليف كل شئء معالجتها و هي تعمل كما نرى ضمن المحاسبة المالية فهي تاخذ معلومات من المحاسبة المالية للمحاولة لتحديد تكلفة شراء المنتج او معرفة و توضيح الانحرافات بين الفعلي و التقديري
- **محاسبة الشركات:** و هذا ما يدرس في بعض الجامعات كعناوين مثل محاسبة شركة الاشخاص و محاسبة شركة الاموال و هذا النوع يشرح بعض العمليات الخاصة بالشركات مثل شركات اسهم او كيفية دخول و خروج شريك في الشركات التضامنية و ايضا بها القانون التجاري.

- المحاسبة الوطنية: يختص هذا النوع من المحاسبة بقياس الناتج الوطني و الدخل الوطني و مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الوطنية في هذا الناتج.

ب- تتضمن الدورة المحاسبية خمس خطوات اساسية هي:

- تحليل العمليات المالية.
- التسجيل بدفتر اليومية.
- الترحيل لدفتر اليومية.
- التلخيص و اعداد ميزان المراجعة.
- اعداد القوائم المالية.

● الخطوة الاولى : تحليل العمليات المالية:

هناك العديد من الانشطة و العمليات التي تحدث بالمؤسسة مثل شراء و بيع البضاعة الاقتراض من البنك و دفع رواتب العاملين ، شراء الاراضي ، تعتبر هده الانشطة عمليات مالية يجب ان يتم اثباتها بالدفاتر المحاسبية. كما ان هناك عمليات اخرى لا تعتبر عمليات مالية و بالتالي لا يتم اثباتها بالدفاتر المحاسبية مثل التفاوض على شراء معدات جديدة.

و هده يقودنا الى تعريف العملية المالية : و هو انها عبارة عن نشاط او حادثة يمكن قياسها بشكل نقدي و تحدث تغييرا على عناصر المركز المالي.

ان كل عملية مالية بحاجة الى تحليل فبعد ان يتم تحديد طبيعة العملية فيما اذا كانت مالية ام لا يسند للمحاسب مهمة اثباتها بالدفاتر المحاسبية و عملية التحليل هي عملية فهم و استيعاب العملية المالية و بيان ما تحدثه من تأثير على عناصر المركز المالي و تستخدم معادلة الميزانية كوسيلة لتحليل العملية¹

● الخطوة الثانية: التسجيل بدفتر اليومية

هي الدفتر الاجباري الاول ، تسجل فيه كل العمليات المحاسبية بحسن حدوثها يوما بيوم بهدف المحافظة على البيانات في ص ورتها الاصلية².

¹دهمش نعيم، محمد ابو نصار و محمود الخلايلة ، مبادئ المحاسبة ، معهد الدراسات ، الاردن.

²محمد بوتيتن ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، طبعة 1999 - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص03 - 02

اليومية: هي دفتر القيد الاصيلي للبيانات المحاسبية بحيث توفر للمؤسسة الحصول على سجل تاريخي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة و البيانات المتعلقة بها¹

شكلها : تظهر اليومية بالشكل التالي:

الجدول رقم: (1) نموذج عن يومية

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
	تاريخ العملية		
	تعريف المسند الذي وضعت به العملية		

المصدر : ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص125

- خانة رقم الحساب : تسجل فيه ارقام الحسابات التي تتطرق اليها العمليات المحاسبية مع مراعاة الجانب المدين و الدائن.
 - خانة البيان : ذكر اسم الحساب الاخذ و حساب المقدم مع تاريخ العملية و معرفة المستند الذي وضعت فيه العملية.
 - خانة المدين : تسجل المبالغ المالية الخاصة بالحساب الاخذ.
 - خانة الدائن : تسجل المبالغ المالية الخاصة بحساب المقدم
- تسجيل العمليات في اليومية : يتم التسجيل باتباع:
- القيد المفرد : يطبق القيد المفرد عن طريق تخفيض صفحة من دفتر التاجر للمدينين (العملاء) و صفحة الدائنين (الموردون).
 - القيد المزدوج : وجد القيد المزدوج على اساس مفهوم الثنائية في المحاسبة و هي ان كل عملية تحدث تأثير على طرفي و بالتساوي و لكن التأثير يكون موجبا على طرف و سالبا على طرف اخر و على

¹ جيمس اكاستين ، جويل ليركل ، نظريات و سائل في اصول المحاسبة ، سلسلة ملخصات سترم.

اساس هذه الفكرة يمكن تسجيل العمليات في الدفاتر المحاسبية و استخراج النتيجة خلال فترة محاسبية محددة . و يطبق القيد المزدوج بسبب ما يتمتع به من مزايا نذكر منها¹ :

✓ يحقق الدقة الحسابية في الدفاتر المحاسبية.

✓ يتماشى مع التنظيمات المحاسبية في كثير من دول العالم²

• الخطوة الثالثة : ترحيل القيود الى دفتر الاستاذ

الترحيل هو وسيلة لتبويب العمليات المحاسبية لظهار اثارها على الحسابات المختلفة في الوحدة الاقتصادية³.

تعريف دفتر الاستاذ : يتضمن هذا الدفتر مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية حيث تتجمع في كل حسابات جميع العمليات المالية المتعلقة به و لهذا يضم دفتر الاستاذ جميع حسابات المؤسسة قد يكون على شكل بطاقات او دفتر مجلد.

الجدول رقم : (02) نموذج دفتر الاستاذ.

التاريخ	التعيين	المبلغ	التاريخ	التعيين	المبلغ

المصدر: ابراهيم الاعمش ، مرجع سبق ذكره ، ص 134

¹ نعيم دهمش ، مرجع سبق ذكره، ص 84

² عبد السميع الدسوقي ، اساسيات المحاسبة المالية ، دار وائل للنشر و الطباعة 2002 = ، ص 39

³ ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 60

الخطوات المتبعة في عملية الترحيل:

- 1- يبحث عن الحساب الخاص بهذا الحساب في دفتر الأستاذ.
- 2- يثبت في جانب المدين من الحساب.
- 3- يكتب في خانة التعيين في الجانب المدين الطرف الثاني من القيد.
- 4- يكتب في خانة التعيين في الجانب المدين الطرف الاول من القيد 1 .

• الخطوة الرابعة : ترصيد الحسابات و اعداد ميزان المراجعة

يقصد بترصيد الحسابات ايجاد الفرق بين المبالغ الظاهرة بالجبهة المدنية للحساب و مبالغ الظاهرة بالجبهة الدائنة للحساب. و رصيد اي حساب اما ان يكون مدينا او دائنا او صفر. و يكون رصيد الحساب مدينا عندما تكون مجموع المبالغ المدينة تزيد عن مجموع المبالغ الدائنة ، و تكون دائمة عندما تكون مجموع المبالغ الدائنة¹

اعداد ميزان المراجعة:

ميزان مراجعة اداة لقياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر هو وثيقة تجمع جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ.

مرتبة حسب مخطط المحاسبي جديد يجب ام يكون:

- مجموع مبالغ مدينة = مجموع مبالغ الدائنة.
- مجم وع الارصدة المدينة = مجموع الارصدة الدائنة
- مجموع المبالغ في ميزان المراجعة = مجموع اليومية 2 .

• الخطوة الخامسة : اعداد القوائم المالية و الحسابات الختامية

- 1- اعداد الميزانية العامة: و هي عبارة عن كشف او بيان على على جانبيين : الجانب الايمن يتضمن ارصدة الاصول و الجانب الايسر يتضمن ارصدة الخصوم ، حيث يتساوى الجانبين و تحدد النتيجة
- 2- جدول حساب النتائج: هو كشف الايرادات و المصاريف المحققة خلال الفترة المحاسبية عن طريق اجراء مقارنة بين المصاريف و الايرادات يمكن الوصول الى تحديد نتائج اعمال مؤسسة و كذلك صافي الربح او

¹محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

خسارة مروراً بتحديد الهامش الاجمالي ثم القيمة المضافة فنتيجة الاستغلال او النتيجة خارج استغلال و اخيرا النتيجة الصافية للفترة المحاسبية¹

3- جدول سيولة الخزينة: الهدف من جدول سيولة الخزينة هو اعطاء مستعملي الكشوف المالية اساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الاموال و نظائرها و كذلك معلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

4- جدول تغيير الاموال الخاصة: مفهومه يشكل جدول الاموال الخاصة تحليلا للحركات التي اجريت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الاموال خاصة للكيان خلال السنة المالية.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF

بصدور القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ودخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في الفاتح من جانفي لسنة 2009 أجل بعدها إلى غاية الفاتح جانفي 2010، تكون الجزائر قد حققت قفزة نوعية باعتباره تغييرا حقيقيا في الثقافة المحاسبية.

ولذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح كل من مفهوم النظام المحاسبي المالي وأسباب ظهوره، وكذا أهدافه وطبيعته.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي خصائصها وأهدافها

1- تعريف النظام المحاسبي المالي: لقد جاء القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47، وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية، يتم تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في اية السنة المالية².

● أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي: ظهر النظام المحاسبي المالي نتيجة عدة أسباب منها³:

أ- أسباب محاسبية

¹ محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ص 49

² القانون رقم 07-11، الصادر بتاريخ 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، 2-4-5

³ معلومات مستخرجة من الموقع bensaidamine.yolasite.com، تم التصفح بتاريخ 2015/12/19

محدودية المخطط المحاسبي الوطني

محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في

شكل عددي وبصفة دورية

إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار

وإنشاء بورصة الجزائر.

الحاجة إلى معلومة محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:

- طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
 - توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.
 - توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.
- ب- أسباب مالية:

- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.
- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية دف إعداد تقارير مالية متجانسة

2- خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافها

أولاً: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص منها¹:

❖ وجود إطار فكري للمحاسبة الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات.

❖ شمل على كل العمليات من حيث قواعد التقييم وكيفية الحساب، بما فيها تلك التي لم يتعرض المخطط

المحاسبي الوطني لمعالجتها مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض الإيجاري.

¹ معلومات مستخرجة من www.golan.com كتابة بوشايب ابراهيم، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة الجزائر بعنوان: النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، في تاريخ 2015/01/21 ص 32

- ❖ وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسات وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية.
- ❖ إلزامية تقديم حسابات مدججة وحسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار.
- ❖ التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، المنتشرة حاليا دون تنظيم.
- ❖ وضع نظام محاسبة مبسطة قائم على محاسبة الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والتجار الصغار والحرفيين
- ❖ توسيع بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ال التطبيق.

ثانيا: طبيعة النظام المحاسبي المالي

- تكمّن طبيعة النظام المحاسبي المالي في التعديلات التي جاءت فيه والمتمثلة في العناصر الآتية¹:
- إعطاء تعاريف ومفاهيم وبناء الإطار التصوري للنظام الجديد
 - تحديد طرائق التقييم بالنسبة لعناصر الأصول وعناصر الخصوم وكذلك حسابات التسيير وإيضاحات خاصة بالمفاهيم.
 - تحديد قواعد وميكانيزمات تسيير الحسابات.
 - إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، والجداول الملحقّة، تحديد الحسابات ونظام ا موعات وكيفية تسيير الحسابات.

ثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

- يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي²:
- تقريب الممارسة المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
 - إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني .
 - تعريف الإطار المفاهيمي بما فيه مجال التطبيق، مستخدمى البيانات المالية، طبيعة وأهداف القوائم المالية، مبادئ المحاسبة والاتفاقيات القاعدية.... الخ.

¹ نفس المرجع السابق

² حواس صالح، التوجيه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008 ص

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية تسهل القواعد المحاسبية.
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق.
- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- الإستجابة لإحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين مستثمرين، الأعضاء المستخدمين، مقرضين دائنين، زبائن، جمهور، الدولة... الخ.
- تحدم ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير، يتركز على أسس مشتركة وكذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار أو الإجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يشكل الإطار المفاهيمي وسيلة وأداة الإجابة على بعض القضايا غير المطروحة على مستوى المعايير المتاحة، يتضمن هذا الإطار مجال التطبيق، مستعملو القوائم المالية، أهداف القوائم المالية، المبادئ والقواعد الأساسية للمحاسبة.

1- مجال التطبيق : يخضع للترتيبات التي جاء النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم

بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة كل من¹:

- الشركات الخاضعة للقانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون لسلع والخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني وتنظيمي.
- كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007

2- مستعملو القوائم المالية¹: تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة إلى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة ومن أهم مستخدمي هذه التقارير: المسيرين، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة، ممولي المؤسسة، الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابة (إدارة الضرائب الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط...) المتعاملين الآخرين مع المؤسسة كمؤسسات التأمين، الأجراء، الموردون والزبائن، كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

3- أهداف القوائم المالية:

تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في إتخاذ القرارات الاقتصادية. تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى إتخاذ قرارات اقتصادية قد تشتمل على سبيل المثال على قرارات للإحتفاظ باستثماراتها في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

4- المبادئ والقواعد المحاسبية المالي:

أ- مبادئ المحاسبة المالي

هناك مبادئ أساسية يجب التقيد ا عند تحضير القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، هي²:

❖ المحاسبة بالالتزام:

تشتط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون إنتظار وقت التسديد أو القبض النقدي.

❖ إستمرارية الاستغلال

يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا والثانية المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل بالإضافة إلى المحاسبة بالالتزام واستمرارية الإستغلال يوجد مجموعة من المبادئ الأخرى التي ثبتها النظام المحاسبي منها.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص10

² المرجع السابق، ص ص 30-31

- ❖ الأهمية النسبية بناء على هذا المبدأ فإن العناصر التي قيمتها صغيرة لا ينبغي أن تستغرق كثيرا من الجهد وإنما معالجتها بأكثر الأساليب ملائمة اقتصادا.
 - ❖ الحيطة والحذر يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة.
 - ❖ ثبات وإستمرارية الطرق المحاسبية يعبر هذا المبدأ على أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى.
 - ❖ التكلفة التاريخية يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الإقتصادية بتكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها.
 - ❖ عدم المقاصة ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء، يجب أن تسجل بصفة منفصلة.
 - ❖ القيد المزدوج يشترط توازن الحسابات بالنسبة لكل عملية.
 - ❖ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني يقر هذا المبدأ أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.
 - ❖ تطابق الميزانية الافتتاحية لدورة مالية مع الميزانية الختامية للدورة السابقة كما يتطلب توفير الخصائص النوعية للمعلومة في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية وهي الملائمة، الموثوقية، سهولة الفهم، القابلية للمقارنة.
- ب- القواعد الأساسية للمحاسبة: للمحاسبة مجموعة من القواعد منها¹:
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية.
 - ينبغي أن تكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجع الداخلية والخارجية.
 - عناصر الأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة.
 - كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم إنطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة.
 - دليل أعمال اية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.

¹ ريفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعيار الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة 2010-2011، ص ص 61-63

- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد.
- يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات المؤسسة.
- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة ا يجب أن تحتفظ المدة 10 سنوات على الأقل
- يوقع ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للمؤسسة وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش.
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالية المالية.
- تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال.

- كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدججة للمؤسسة الأم ككل سنويا.
- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية.
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة عددية وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى.

5- قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي: تتكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، من المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة، وفيما يخص تقييم وتسجيل الشبكات سيتم دراستها في الفصل اللاحق.

5-1 المبادئ والقواعد العامة للتسجيل والتقييم: تتمثل في المبادئ الأساسية للتسجيل المحاسبي وقواعد التقييم لعناصر القوائم المالية

5-1-1 شروط تسجيل الأصول، الخصوم، النواتج والأعباء: هي نفس القواعد المنصوص عليها في المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية والمتمثلة في¹:

- تسجيل المبادلات.

¹ بوسعين تسعديت، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009، 2010 ص ص 69-70

- غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى لا مكتوبة ولا مرقمة.
- يسجل الأصل في الميزانية إذا كان من الممكن جلب المؤسسة مزاي اقتصادية مستقبلية ويتم تقييمه بصفة مدققة.
- يسجل الخصم في الميزانية إذا كان من المحتمل أن يسدد الالتزام الذي يمثله الخصم ينتج عنه خسارة مزايا اقتصادية مستقبلية للمؤسسة وإذا كان مبلغ هذا التسديد يمكن تقييمه بصفة مدققة.
- يسجل الإيراد في حساب النتيجة إذا حدث زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية والمتعلقة بالزيادة في الأصول أو نقص في الخصوم وإذا كان من الممكن تقييمه بصفة صادقة.
- تسجل التكلفة في حساب النتيجة إذا حدث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم

5-1-2 القواعد العامة للتقييم¹ : تقييم العناصر المقيدة في الحسابات ، كقاعدة عامة، على أساس التكلفة التاريخية.

تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات ، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع ، والتخفيضات التجارية والتنزيلات في السعر وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الأتي:

- بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة بمقابل مالي، من تكلفة الشراء.
 - بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة كإسهام عيني، من قيمة الإسهام.
 - بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المشاة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المشاة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة.
 - بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة مجاناً، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها.
 - بالنسبة إلى السلع والممتلكات أو الخدمات التي تنتجها المؤسسة من كلفة الإنتاج.
- تقييم القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل من الأصول المالية بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات.

¹ النظام المحاسبي المالي، الجزائر (2008) : ص ص 7-8

5-2 القواعد الخاصة بالتقييم والتسجيل هي قواعد تكمل القواعد العامة وتخص بعض عناصر الميزانية وحساب النتائج ، ويمكن إنجازها فيما يلي¹ :

5-2-1 المخزونات والمستحقات طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزونات بأقل تكلفة وقيمة الإنجاز الصافية، وقيمة الإنتاج الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من المخزن، تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولا خارج أولا وإما بالتكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج.

5-2-2 مؤونة الأعباء والمخاطر مؤونة الأعباء هو خصم مالي يكون إستحقاقه أو مبلغه غير مؤكد، وتسجل المؤونات محاسبيا عندما:

- تكون للوحدة إلتزام مالي قانوني أو ضمني ناتج عن حدث ماضي.
- تكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الإلتزام.
- يمكن تقدير مبلغ الإلتزام بصفة موثوق فيها.

5-2-3 القروض والخصوم المالية الأخرى يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى أصلا حسب تكلفتها والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد خصم التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

تشكل القوائم المالية التي يتم إعدادها حسب النظام المحاسبي المالي من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق²

1- الميزانية: تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، تقدم الميزانية موجودات وإلتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية. حيث أن الميزانية تضم عناصر الأصول والخصوم، ويجب أن تعرض الميزانية على أساس الزمن أي أصول متداولة وغير متداولة وكذلك خصوم متداولة وغير متداولة.

¹ القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره ص 09-10

² لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الاوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 16

أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المصرفية المماثلة تجمع بين الأصول والخصوم حسب الطبيعة، وتعرض حسب درجة السيولة والاستحقاق.

ولا يمكن تعديل عناصر الميزانية إلا على أساس قانوني أو تعاقدي أو احتمال تحقيق عناصر الأصول والخصوم في آن واحد.

2- جدول حساب النتائج¹ جدول حسابات النتائج هو جدول تلخيص للأعباء والنواتج التي حققتها المؤسسة خلا الدورة، يبرز النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحاً أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج، كما يسمح كذلك بتحديد ااميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، والفائض الخام للاستغلال.

3- جدول تدفقات الخزينة: يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، يتم عرض جدول تدفقات الخزينة دف تمكين المؤسسة من تقييم قدر ا على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن ما يلي:

✓ الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال).

✓ الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستغلال).

✓ الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل).

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

4- جدول تغييرات الأموال الخاصة يقدم جدول تغييرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال

الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:

- النتيجة الصافية.
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع).
- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.
- تغييرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطاءها أثر مباشر على رأس المال.

¹ سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014 ص ص 38-41

- **مدونة الحسابات:** يفرض النظام المحاسبي المالي مدونة (قائمة) حسابات إجبارية يمكنها المساعدة في اعتماد معلومة مالية مطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، قريبة من مدونة المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وقريبة أيضا من مدونة المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة¹.
- يتم تجميع حسابات النظام المحاسبي المالي في أصناف، بحيث يميز بين أصناف حسابات الوضعية وأصناف حسابات التسيير، فالعمليات المتعلقة بالميزانية موزعة على خمسة أصناف من حسابات الوضعية، كالاتي: حسابات رؤوس الأموال، حسابات المخزونات وما هو قيد الإنجاز، حسابات الغير والحسابات المالية.
- أما العمليات المتعلقة بحساب النتائج فتوزع على صنفين من حسابات التسيير، كالاتي:
 - الصنف السادس: حسابات الأعباء.
 - الصنف السابع: حسابات النواتج.
- وفي ما يلي أهم التغييرات التي تطرأ على مدونة المخطط الوطني للمحاسبة، نتيجة اعتماد مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي:
 - كل حسابات الغير في الصنف الرابع، بحيث يمكن أن تكون مدينة أو دائنة، بعدما كان المخطط الوطني للمحاسبة يخصص الصنف الرابع للحسابات المدينة والصنف الخامس للحسابات الدائنة.
 - الأموال الجاهزة (الحساب رقم 48 في المخطط الوطني للمحاسبة) تحول إلى الصنف الخامس
 - يتم إلغاء التمييز بين مبيعات البضائع والإنتاج المباع، ويسجلان في الحساب رقم 70 " مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة، وأداء الخدمات"، الذي تسجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها.
 - الحساب رقم 65 والحساب رقم 75 يتم تخصيصهما لأعباء عملياته أخرى، ونواتج عملياته أخرى، على الترتيب.
 - الأعباء المالية يتم وضعها في الحساب رقم 66، والنواتج المالية في الحساب رقم 76، خارج النتيجة العملية (يتم بواسطتهما حساب النتيجة المالية).
 - الأعباء الإستثنائية والنواتج الإستثنائية، يتم وضعهما في الحسابين 67-77 على ترتيب
 - المخصصات (الإهلاكات، المؤونات والخسائر في القيمة) والإسترجعات (على الخسائر في القيمة والمؤونات) خصص لهما الحسابين 68-78 على ترتيب

¹ بوسيعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 80

- يتم تسجيل الضريبة على أرباح الشركات محاسبيا في الحساب رقم 69 " الضرائب على النتائج وماشبهه."
- إلغاء تحويل تكاليف الإنتاج وتحويل تكاليف الاستغلال، بحيث يتم تحميل مباشرة القيود المحاسبية الخاصة بالتحويل في الأطراف المدينة والدائنة للحسابات المعنية.

خلاصة الفصل :

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد واتخاذ القرار المحاسبي تبين لنا ما يلي :

إن تطبيق نظام محاسبي مالي سيؤدي إلى التغيير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة.

ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

الفصل الثاني

إتخاذ القرار وعلاقته

بالمحاسبة

المبحث الأول: إتخاذ القرارات

إن اتخاذ القرارات هو نشاط إنساني مركب، وتبدأ عملية اتخاذ القرارات بشعور من الشك وعدم التأكد من جانب متخذ القرار حول ما يجب عمله حيال مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي يتوقع أن تزيل حالة الشك وعدم التأكد، وبذلك تساعد في الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة. وتوصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات، وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة. حيث يرى أن نجاح الإدارة في مهامها يعتمد على التزامها بتطبيق كافة خطوات عملية اتخاذ القرارات بشكل علمي ودقيق، وهذا يسهل عليها عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وكذلك مواجهة الحالات الطارئة واستغلال الفرص المتاحة بشكل يتناسب مع أهداف الجهة متخذة القرار¹.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات

تشير عملية اتخاذ القرارات إلى عملية الاختيار التي يتم بموجبها اتخاذ القرار اختياري وتبني حل معين لمشكلة ما من بين عدد من الحلول البديلة، وتتم عملية الاختيار هذه استناداً إلى هدف يبغى متخذ القرار تحقيقه، ضمن قيود وشروط محددة وتحت تأثير عوامل متباينة وضغوط مختلفة الأمر الذي يجعلها عملية صعبة ومحفوفة بالأخطار، وتستوجب الدقة والحذر في اختيار المؤشرات الكمية والكيفية لأهداف القرار وقيوده وقواعد صنعه وسبل تنفيذه².

وأشار أن لفظ "عملية" يعني إن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين. وتعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين. وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فإن النمط العام يشتمل على ثلاثة خطوات رئيسية وهي:

- التعرف على المشكلة
- تحديد البدائل المتاحة
- تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل

¹ أبو حشيش، خليل، 2003 م دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة تطبيقية، مجلة ص 5

² الدهراوي، كمال، محمد، سمير، 2002 م، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ص 15

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أي عدد آخر من الخطوات التي قد يرى متخذ القرارات أهميتها للوصول إلى قرار سليم من وجهة نظره.

ويرى أن عملية اتخاذ القرار هي لب وظيفة المدير، حيث إننا نجد أن التخطيط والتنظيم وإدارة الأفراد والقيادة والرقابة هي الوظائف الرئيسية للإدارة نجد كلا منها يتصل بوضوح بالقرارات وذلك لتنفيذ الخطة ووضع الأهداف.

أما فيرى أن عملية اتخاذ القرارات هي "عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل" أو هي "عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة".

وقد استنتج الباحث تعريف شامل (تم ذكره في المبحث السابق) لعملية اتخاذ القرارات بأنها "الطريقة المنظمة لمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الكافية وإيجاد البدائل المناسبة، واختيار البديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيق الهدف المرغوب حسب الموقف وظروفه¹".

المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرارات

تمر عملية صنع القرارات بمراحل متعددة ومتتالية، تبدأ من لحظة بروز المشكلة الإدارية إلى حيز الاهتمام، وتنتهي باختيار الحل الأفضل ووضعه موضع التطبيق وتقييم نتائجه، عن طريق المعلومات المرتدة وتصحيحه في حال الضرورة، ويعتبر Simon من أوائل من قسم عملية صنع القرارات إلى مراحل أو أنشطة، فقد قسم عملية صنع القرارات إلى المراحل التالية:

- مرحلة البحث والاستطلاع وجمع المعلومات
- مرحلة التصميم، وهي عملية البحث عن بدائل مختلفة
- مرحلة الاختيار، أي اختيار بديل معين من البدائل التي سبق التوصل إليها في مرحلة التصميم

ولكن هذه الخطوات الثلاثة لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها، ولكي تكون كذلك ينبغي أن تمر بمراحل عديدة.

لكن اختلف معه حيث افترض أن عملية اتخاذ القرار تتضمن أربع خطوات هي : تحديد المشكلة، تنمية البدائل، تحليل البدائل، اتخاذ القرار النهائي، واتفق معه في ذلك أما عسكر أضاف خطوة خامسة وهي تنفيذ القرار. ويرجع هذا التباين في تحديد عدد الخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات إلى محيط المنظمة الداخلي أو الخارجي أو الاثنين معا. وعلى الرغم من تعدد الآراء التي تطرح عند البحث في مراحل وخطوات عملية اتخاذ القرارات الإدارية فإن هناك شبه اتفاق حول طبيعة النشاطات والمهام التي تتطلبها العملية من حيث العموم.

¹ السعيدة، منصور، 1993 م، المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط- اتخاذ القرارات -الرقابة، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، الكرك ص21

ويرى الباحث عموماً أن عملية إتخاذ القرارات الإدارية ينبغي إن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية تهدف في النهاية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة وهذه المراحل نجملها فيما يلي:

1- تحديد المشكلة : الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، والمشكلة هي "إنحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون". أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها. وعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي، وليس الأعراض الظاهرة التي توحى للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، وعلى متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراسة اللازمين لترتيب هذه المشاكل بحسب الأولوية من ناحية، ولتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل في منظمته من ناحية أخرى.

2- تحديد البدائل : إذا تم إنجاز الخطوة السابقة بنجاح أمكن تحديد بدائل الحلول أو القرارات التي يمكن إتخاذها، ذلك أن التشخيص السليم يحدد المشكلة ويحصرها في نطاق واضح. وفي هذه المرحلة يتم التعرف على البدائل الممكنة والمتوافرة لمعالجة المشكلة ويشترط وجود بديلين على الأقل لأن اختيار بديل واحد بسبب أنه الوحيد لا يمثل إتخاذ قرار، ويمكن تسهيل عملية تقديم البدائل من خلال استخدام أسلوب يشجع على تقديم أكبر عدد من الأفكار الجديدة ويشترط في الحل البديل أن تكون له القدرة على حل المشكلة. وأن يكون في حدود الموارد وإمكانات المتاحة¹.

3- تقييم البدائل (المفاضلة) : بعد أن تم تحديد البدائل، يبدأ متخذ القرار بمقارنة هذه البدائل من حيث مزاياها وعيوبها ومساهمتهما في تحقيق الهدف وحل المشكلة، ومن حيث ملاءمتها للظروف البيئية المحيطة بالمنظمة. وتعتبر مرحلة تقييم البدائل بطبيعتها عملية التنبؤ بالمستقبل، لأن المزايا والعيوب لا تظهر إلا في المستقبل ويرى البعض أن هناك معوقات تمنع أو تحد من التعرف على نتائج كل بديل وأهم هذه المعوقات هو نقص المعلومات، وطول الوقت وتعلق النتائج بالمستقبل وعملية التقييم هذه يجب أن تعتمد على مجموعة من المعايير (التكلفة، الوقت، درجة المخاطرة، الربح المتوقع) المرتبطة بالأهداف المحددة بشكل مسبق. كما يجب على متخذ القرار أن يراعي عند إجراء عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل المتغيرات البيئية، الداخلية منها والخارجية.

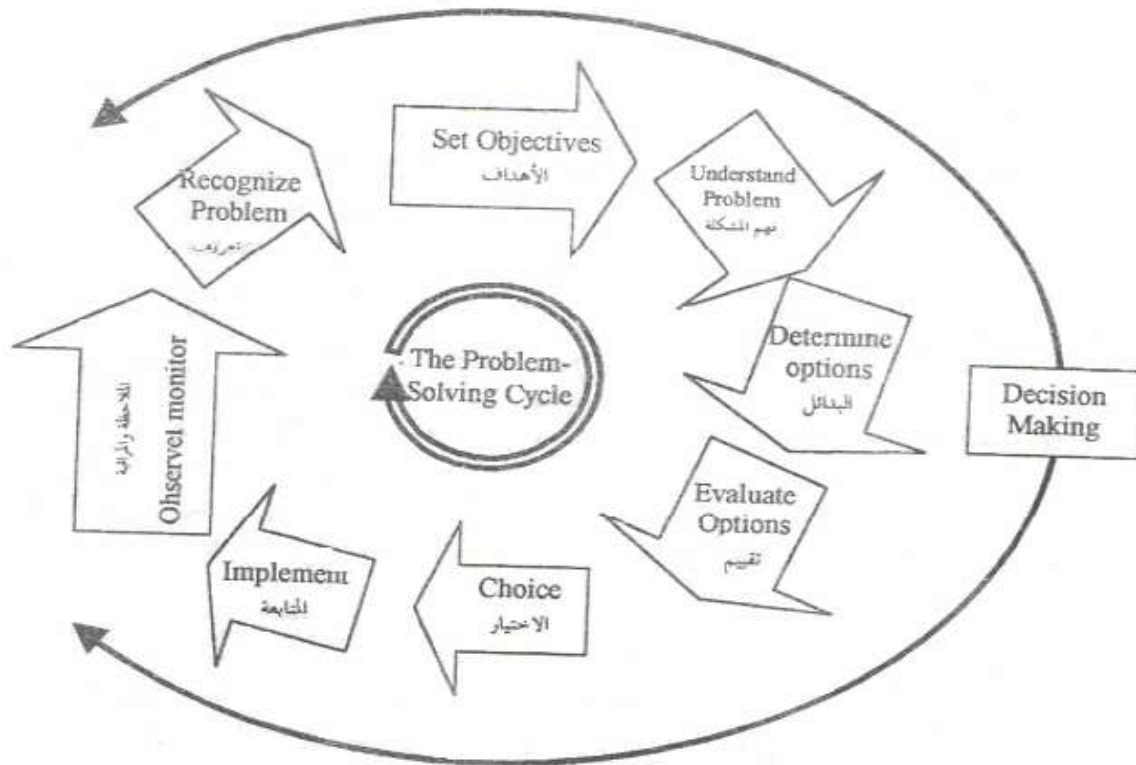
¹الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ص 12

- 4- اختيار البديل الأفضل : وهو ذلك البديل الذي يحقق المعيار المحدد، أو يحقق الهدف المطلوب انجازه وتعتبر تلك الخطوة من أدق وأهم خطوات اتخاذ القرار الإداري، فالبديل المختار يجب أن يتم في ضوء الظروف والإمكانيات الفعلية المتاحة، وترجع صعوبة اختيار البديل الأمثل للاعتبارات التالية:
1. تأثر عملية الاختيار بالعديد من العوامل بعضها شخصي يرتبط بشخصية وهدف متخذ القرار والمتأثرين به، وبعضها موضوعي يرتبط بتطبيق أسلوب البحث العلمي، وبعضها بيئي نابع من الخصائص البيئية المحيطة بموضوع اتخاذ القرار¹.
 2. ضرورة توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بكل بديل لدراستها وتحليلها بغرض تقييم كل بديل في ضوء مزاياه وعيوبه واحتمالاته.
 3. لا بد من مراعاة المتغيرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق كل بديل وأثرها على أهداف المنظمة وبيئة القرار الخارجية.
 4. مدى التوافق والتعارض بين كل بديل وما يسبقه من قرارات، وما هي القرارات الأخرى الواجب اتخاذها في حالة اختياره.
- 5- اتخاذ القرار: وتعني أن تضع البديل الذي وقع عليه الاختيار موضع التنفيذ ويتطلب نجاح تلك المرحلة مراعاة ما يلي:
- التأكد من وضوح مضمون القرار وأهدافه وتعريف كل منفذ بواجباته ومسئوليته وسلطاته وعلاقته بالآخرين ودوره ومكانه في تنفيذ القرار.
 - التأكد من أن التنظيم الإداري بالمنظمة جيد وقادر على القيام بمسئولية التنفيذ وتتوافر لديه إمكانيات الاتصال
 - توفير المستلزمات المادية اللازمة، وقد يتطلب ذلك صدور عدد من القرارات الفرعية إلى جانب توفير الإمكانيات البشرية بالتعيين والتدريب أو النقل، بحيث تتوافر للمنظمة الكفاءة الفعالة.
 - ترتيب مراحل وإجراءات التنفيذ طبقا لتتابعها وأولوياتها، بحيث لا يبدأ في مرحلة إلا بعد تنفيذ المرحلة السابقة لها.
 - أن توضع المعايير والمقاييس اللازمة من حيث التكاليف والوقت والنتائج، والتي يمكن بها قياس نتائج التنفيذ.
- 6- متابعة تنفيذ القرار: ويتم في هذه المرحلة وضع خطة لتنفيذ الحل الذي تم اختياره من قبل متخذ القرار، كما يتم تحديد الوقت الذي سيستغرقه تنفيذ الحل، ومراحل التنفيذ والعاملين الذين تم

¹ الفراء، ماجد وآخرون، 2003 م، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الأولى، غزة، ص 30-32

تكليفهم بالتنفيذ، وتحديد مسئولية كل واحد منهم والطريقة التي سيتم بها تطبيق الحل والوسائل التي يمكن استعمالها لمراقبة التنفيذ والمعايير التي تقيس درجة نجاحه، بالإضافة إلى مراعاة ما قد يستجد من مشكلات أثناء الحل ووضع خطة مناسبة لمواجهتها وعلاجها والشكل التالي يوضح خطوات إتخاذ القرار الإداري

شكل رقم 01 خطوات إتخاذ القرار الإداري



المصدر : (cooke and stack, 1991, p10).

المطلب الثالث : تحليل القرارات

إن عملية تحليل القرارات تتطلب وضعها بشكل معين يسهل عملية تحليلها، ويعتمد اختيار الشكل المناسب لصياغة أو تمثيل القرار على طبيعة القرار أو حجمه ومدى توافر المعلومات :اللازمة لاختياره، ومن أهم الأساليب المستخدمة بهذا المجال¹.

1. مصفوفة القرارات

2. شجرة القرارات

أ. مصفوفة القرارات : تتكون مصفوفة القرارات غالبا من أربعة أجزاء رئيسية هي:

أ- حالات الطبيعة- البيئة: تمثل الظروف المختلفة التي قد يواجهها متخذ القرار، والتي ولا شك يكون لها ور في اتخاذ قرار دون غيره.

ب- البدائل : وهي عبارة عن مجموعة الطرق التي يمكن بواسطتها تحقيق هدف أو أهداف متخذ القرار . وبعد المفاضلة بما بينها قد يختار احدها أو مجموعة منها.

ت- النتائج : ويمكن تعريفها بأنها المردودات أو التكاليف أو المنفعة الناتجة عن كل من البدائل تحت كل حالة من حالات الطبيعة.

ث- الاحتمالات : وهي نسب التوقعات المعطاة لحدوث كل من حالات الطبيعة، ويمكن تحديد هذه الاحتمالات بناء على خبرتنا أو خبرة غيرنا السابقة، أو من خلال البحوث والدراسات السابقة التي تقوم بها جهات متخصصة، أو بناء على تقديرات متخذ القرار المجردة.

II. شجرة القرارات: تمثل شجرة القرار مخطط لمراحل اتخاذ القرار متضمنا على بدائل القرار، حالات الطبيعة، الاحتمالات الخاصة بحالات الطبيعة، فضلا عن المكاسب والخسائر المتحققة في حالة اتخاذ قرار معين وغالبا ما تستعمل هذه الطريقة عند اتخاذ قرار بشأن المشاكل كبيرة الحجم أو متعددة المراحل وتختلف عن مصفوفة القرارات في انه يمكن استعمالها لمعالجة المشاكل البسيطة والمعقدة بينما تساعد مصفوفة القرارات في حل المشاكل البسيطة فقط.

¹الفضل ، مؤيد ،شعبان ،عبد الكريم ، 2003 ، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة ،دار زهران للنشر، عمان ص 14

المبحث الثاني : إتخاذ القرارات الإدارية

تعد القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية، وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنشأة، بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية . كما أن توقف اتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات، وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الإدارية وتشعبت نواحي نشاطاتها، وكثر اتصالها بالجمهور.

كما أن المنظمات المختلفة تعلق أهمية كبيرة على عمليات اتخاذ القرارات، بسبب الحقيقة التي تقول أن القرار الخاطئ له تكلفة، وتكتسب هذه العملية أهمية متزايدة بسبب التطورات التي أدخلت على طرق جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتخزينها، حتى أنها أصبحت حديث الساعة في قاعات الدروس والمؤتمرات العلمية، وبرامج التدريب في دول متعددة، كما جذبت هذه العملية اهتمام العديد من الأطراف في ميادين علمية متعددة كالهندسة والطب والمحاسبة والرياضيات والإحصاء.....الخ

كل ينظر إلى اتخاذ القرارات من زاويته لاستخدامها في الوصول إلى حلول للمشاكل التي تواجهها. وترتبط عملية اتخاذ القرارات ارتباطاً مباشراً بوظائف الإدارة كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، فهي عملية تتم في كل مستوى من المستويات التنظيمية كما يتم في كل نشاط من أنشطة المنظمات. فالمدير العام والمشرف على العمال مديري الإدارات سواء في الإنتاج أو التسويق أو غيره يواجهون ظروفًا تتطلب منهم اتخاذ القرارات. وعملية اتخاذ القرار بهذا الشمول تمثل الإدارة الرئيسية التي يستخدمها المديرون في التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، حتى أن هذا الشمول دفع بعض الكتاب إلى القول أن الإدارة ما هي إلا عملية اتخاذ القرارات¹.

المطلب الأول : قرارات الإدارية

1. مفهوم إتخاذ القرارات : يعد القرار جوهر العملية الإدارية، ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المنظمة، وهو يسهم بشكل أساسي في تمكين المنظمة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفاعلية، سيما أن القرار يعتمد أساساً على توقع المستقبل، القصير والمتوسط والبعيد، ويتحقق في محتواه تصور لما ينطوي عليه المستقبل من توقعات معينة. وتعتمد كفاءة المدير في ممارسة وظائفه في المنظمة على القرار الناجح الذي يتخذه في المواقف المختلفة.

إن الوسائل التقليدية في اعتماد مجرد الخبرة الشخصية واستخدام التجربة والخطأ لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المنظمة التي تستلزم القرارات السديدة في مجالات استثمار الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، فلا بد إذن من أن يمثل القرار مرتكزاً فاعلاً في تمكين الإدارة من أن تلعب دورها في استثمار التطورات التكنولوجية، والوفاء بمتطلبات البيئة ومسيرة روح العصر.

¹القاضي ، حسين، 2001 م نظرية المحاسبة، مطبعة الداوودي، دمشق ص 14

وقد شجع ذلك العمل على تحديد مرتكزات فكرية وبناء نظرية قادرة على تحقيق المنظمة لأهدافها، من خلال عملية اتخاذ القرار القادرة على تمكين الإدارة من التعامل بشكل فاعل مع المتغيرات البيئية المختلفة، ومن هنا برزت أهمية القرار ودوره في تحقيق النمو والتطور للمنظمة، من خلال اعتماد الرؤية العلمية الواضحة في اتخاذ القرار، وغالبا ما يحقق القرار العلمي الرصين أعلى انجاز مادي ومعنوي للمنظمة بجهد أدنى وكلفة أقل قياسا بالقرارات غير العلمية، التي لا تركز على الأساليب العلمية.

وقد تعدد تعريف القرار بين الكتاب والباحثين ونورد فيما يلي بعض هذه التعريفات: حيث عرف عملية صنع القرارات " بأنها عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل "أو هي" عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة."

أما (الهوري) فيعرف القرار بأنه "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين "أو هو" عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها"، ويتفق معه (ديسلر) فيرى أن اتخاذ القرارات هي عملية الاختيار بين أساليب العمل البديلة أما (الشامي ونينو) فيعرفون عملية اتخاذ القرارات بأنها "الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر"، كما أنهما ميزا بين القرار الإداري وعملية اتخاذ القرار، فالقرار الإداري " يعبر عن الحل أو البديل الذي يتم اختياره من بين عدة بدائل أو حلول، وذلك للتعامل مع مشكلة معينة." أما اتخاذ القرار الإداري " فهو مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار بهدف الوصول إلى اختيار القرار الأمثل."

ويستنتج الباحث مما سبق أن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية، وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة. كما ويمكن استنتاج تعريف شامل لعملية اتخاذ القرارات بأنها " الطريقة المنظمة لمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الكافية وإيجاد البدائل المناسبة، واختيار البديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيق الهدف المرغوب حسب الموقف وظروفه¹.

II. أهمية وخصائص اتخاذ القرارات

أ- أهميتها :

إن اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية ، وتعد كوظيفة من وظائف الإدارة الأساسية والمركزية ، محلها في العملية الإدارية محل القطب من الرحي ، والإدارة ما هي إلا سلسلة من عمليات :تحليل المشكلات واتخاذ القرارات ، التي تنصرف إلى مختلف الوظائف العامة الأخرى للإدارة : كجمع المعلومات، معالجة المعلومات ، إنتاج معلومات جديدة ، التخطيط ، التنظيم ، القيادة التوجيه والرقابة ، وفي منظمات الأعمال (على سبيل المثال): إدارة الإنتاج ، إدارة التسويق ، إدارة الموارد البشرية والأفراد ، الإدارة المالية ، إدارة العلاقات العامة ،

¹برهان ، محمد ، 1995 م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى ص 14

إدارة البحث العلمي ، إدارة التدريب وغيرها .وعلى القرار الإداري يتوقف تنفيذ مختلف هذه الوظائف ، وذلك لان عملية اتخاذ القرارات هي عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها ، وهي تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام .فاتخاذ القرار من شأنه إنجاح العمل أو تدميره.

ويرى (الشامي ونيو) أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية للإدارة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، كذلك نشاطات ووظائف كالتسويق والإنتاج والأفراد لا يمكن أن توجد لوحدها، بل أن وجودها هو نتيجة عملية اتخاذ القرارات .كما أنها تنتشر في جميع المستويات الإدارية ويقوم بها كل مدير أو مشرف أو قائد ويتعامل مع كل موضوع محتمل في المنظمة¹.

ويتفق معه (مشرقي) بأن عملية اتخاذ القرارات من العمليات اليومية والمستمرة، وتتضمن كل المراحل الإدارية بدءا بالتخطيط ومرورا بالتنظيم والتوجيه والرقابة، إذ لا تخطيط بدون اتخاذ قرار بذلك، سواء كان للمدى البعيد أو القصير، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الوظائف.

وتتم عملية اتخاذ القرارات لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو موقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.

ويرى الباحث أن أهمية اتخاذ القرارات تبرز في النقاط التالية:

✚ يعتبر اتخاذ القرارات من المهام الجوهرية للمدير، بحيث إن قدرة المدير على اتخاذ القرار هي التي تميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري.

✚ تعدد وتعدد الأهداف التي تشهدها التنظيمات الإدارية الحديثة، ووجود التعارض بينها أحيانا مما زاد من المشاكل التي تواجه القيادات الإدارية، وهذا يتطلب اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة هذه المشاكل.

✚ بدون عملية اتخاذ القرارات تتوقف العملية الإدارية، بل ويتوقف العمل كله.

ب- خصائصها إن خصائص القرارات الإدارية تتمثل في:

1. إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية، حيث إنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى.

2. إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذها.

3. قابلية القرار للترشيد: أي وجود مجال لتصويب القرار وتنميته وزيادة كفاءته بزيادة الخبرة في مجاله، بمعنى أنه ليس هناك قرار صائب مائة بالمائة، وإنما هناك قرار أقرب إلى الصواب.

¹ برهان ، محمد، نفس المرجع السابق ص 17

4. أنها عملية تمتد من الماضي إلى المستقبل : يتم اتخاذ القرار بناء على معلومات مستقاة من الماضي ومما هو متوقع أن يحدث في المستقبل.
5. التأثير بالجهد الجماعي المشترك :تحتاج عملية اتخاذ القرار إلى جهد مشترك في الإعداد والتحضير، وجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتنفيذ القرار.
6. العمومية والشمول: تعني العمومية أن عملية اتخاذ القرار تتشابه في خطواتها وإجراءاتها، وإن اختلفت ظروف اتخاذها. أما الشمول فيعني: توافر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والدنيا.
7. الديناميكية والاستمرار: تتضح هذه الصفة في عملية اتخاذ القرارات من كونها تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً للهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار، بالإضافة لكون طبيعة المشكلة تتغير باستمرار مما يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغير ليتمكن من التمييز بين المشكلة وظواهرها وأعراضها وأسبابها ليتوصل للتشخيص السليم¹.
- هناك اختلاف بين علماء الإدارة حول تحديد أنواع القرارات الإدارية التي يمكن اعتبارها قاعدة عامة تطبق على جميع الأحوال والظروف، مما أدى إلى ظهور اجتهادات مختلفة حول عدد من أنواع القرارات تحمل مسميات واصطلاحات مختلفة.
- ويضيف (مشرقي) أن هناك قرارات إدارية تصنف حسب درجة توفر المعلومات، وذلك كما يلي:
- 1- القرارات في حالة التأكد: هي التي تتخذ في ظروف التأكد التام من طبيعة المتغيرات والعوامل المؤثرة في عملية صنع القرارات، وبالتالي آثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة.
 - 2- القرارات في حالة المخاطرة: هي التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها.
 - 3- القرارات في حالة عدم التأكد: هي التي غالباً ما تقوم بها الإدارة العليا عند تحديد أهداف المشروع العامة وسياسته، ويصعب على الإدارة تحديد الظروف المتوقع وجودها أو حدوثها، بسبب عدم توفر معلومات كافية، وبالتالي صعوبة التنبؤ بها
- أما (عليان وأبو زيد) فيضيف صنف آخر للقرارات الإدارية، حيث يمكن تصنيفها وفقاً للنمط القيادي لمتخذها، وذلك كما يلي:
1. القرارات الأوتوقراطية: وهذه القرارات يتم اتخاذها من قبل القائد بشكل انفرادي، ويعلمها على مرؤوسيه دون إعطائهم فرصة للمشاركة في اتخاذها، ولا يضع في اعتباره ردة فعل المرؤوسين نحو القرار المتخذ، مما يؤثر سلباً على التنظيم والعاملين فيه.

¹ جاريسون ري اتش، نورين ابريل، 2002 المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية السعودية، الرياض ص 40

2. القرارات الديمقراطية : ويتم اتخاذها من خلال إشراك العاملين في المستويات المختلفة من التنظيم، وتتميز هذه القرارات بتقاسم القائد مع رؤوسيه سلطة اتخاذ القرار، وفعالية القرارات ورشدها، وذلك لأن مشاركة المرؤوسين تساعد على قبولهم للقرار وعدم معارضتها بعد إصدارها

بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات : هناك عدة عوامل تؤثر في اتخاذ القرار نذكر منها ما يلي

- 1- متخذ القرار: أهم العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار هو المدير متخذ القرار نفسه من حيث عمره، خبرته السابقة ، مستوى التعليم ، النشأة الاجتماعية ، حب المغامرة ، الابتكار ، المبادأة ، القدرة على الاستفادة من القرارات المختلفة ، المعتقدات الدينية والأدبية والأخلاقية ، قدرته على الصبر والتحمل
- 2- أهداف المنظمة: مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المنظمة أو الهيئة أو المجتمع المتخذ فيه القرار، فأهداف المنظمة أو الهيئة مثلا هو محور توجيهه الأساسي لكل العمليات بها، لذلك فان بؤرة الاهتمام في اتخاذ القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المنظمة.
- 3- الثقافة السائدة في المجتمع : تعتبر ثقافة المجتمع، من الأمور الهامة التي تتصل بعملية اتخاذ القرار، فالمنظمة لا تقوم في فراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع وللمجتمع. ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية للمجتمع عند اتخاذ القرار.
- 4- الواقع ومكوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة: لا يكفي المحتوى القيمي أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقيقة والواقع وما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل. ويرى بعض الباحثين أن القرارات هي شيء أكبر من مجرد افتراضات تصف الواقع، لأنها بكل تأكيد تصف حالة مستقبلية هناك تفضيل لها على حالة أخرى وتوجه السلوك نحو البديل المختار، ومعنى هذا باختصار أن لها محتوى أخلاقي بالإضافة إلى محتواها الواقعي¹.

¹ نفس المرجع السابق ص 42

المطلب الثاني : عملية اتخاذ القرارات الإدارية

إن اتخاذ القرارات هو نشاط إنساني مركب، وتبدأ عملية اتخاذ القرارات بشعور من الشك وعدم التأكد من جانب متخذ القرار حول ما يجب عمله حيال مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي يتوقع أن تزيل حالة الشك وعدم التأكد، وبذلك تساعد في الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة. وتوصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات، وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة¹.

أن نجاح الإدارة في مهامها يعتمد على التزامها بتطبيق كافة خطوات عملية اتخاذ القرارات بشكل علمي ودقيق، وهذا يسهل عليها عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وكذلك مواجهة الحالات الطارئة واستغلال الفرص المتاحة بشكل يتناسب مع أهداف الجهة متخذة القرار.

1. مفهوم عملية اتخاذ القرارات:

تشير عملية اتخاذ القرارات إلى عملية الاختيار التي يتم بموجبها اتخاذ القرار وتبني حل معين لمشكلة ما من بين عدد من الحلول البديلة، وتتم عملية الاختيار هذه استناداً إلى هدف ينبغي متخذ القرار تحقيقه، ضمن قيود وشروط محددة وتحت تأثير عوامل متباينة وضغوط مختلفة الأمر الذي يجعلها عملية صعبة ومحفوفة بالأخطار، وتستوجب الدقة والحذر في اختيار المؤشرات الكمية والكيفية لأهداف القرار وقيوده وقواعد صنعه وسبل تنفيذه.

أن لفظ "عملية" يعني إن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين. وتعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين. وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فإن النمط العام يشتمل على ثلاثة خطوات رئيسية وهي

➤ التعرف على المشكلة

➤ تحديد البدائل المتاحة

➤ تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أي عدد آخر من الخطوات التي قد يرى متخذ القرارات أهميتها للوصول إلى قرار سليم من وجهة نظره.

¹ جعفر، عبد الإله، 2003 ، المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي، الأردن، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ص 33-35

أن عملية اتخاذ القرار هي لب وظيفة المدير، حيث إننا نجد أن التخطيط والتنظيم وإدارة الأفراد والقيادة والرقابة هي الوظائف الرئيسية للإدارة نجد كلا منها يتصل بوضوح بالقرارات وذلك لتنفيذ الخطة ووضع الأهداف.

وقد استنتج لعملية اتخاذ القرارات بأنها " الطريقة المنظمة لمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الكافية وإيجاد البدائل المناسبة، واختيار البديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيق الهدف المرغوب حسب الموقف وظروفه"

II. مراحل اتخاذ القرارات: تمر عملية صنع القرارات بمراحل متعددة ومتتالية، تبدأ من لحظة بروز المشكلة الإدارية إلى حيز الاهتمام، وتنتهي باختيار الحل الأفضل ووضعه موضع التطبيق وتقييم نتائجه، عن طريق المعلومات المرتدة وتصحيحه في حال الضرورة، ويعتبر من أوائل من قسم عملية صنع القرارات إلى مراحل أو أنشطة، فقد قسم عملية صنع القرارات إلى المراحل التالية:

- مرحلة البحث والاستطلاع وجمع المعلومات.
- مرحلة التصميم، وهي عملية البحث عن بدائل مختلفة.
- مرحلة الاختيار، أي اختيار بديل معين من البدائل التي سبق التوصل إليها في مرحلة ولكن هذه الخطوات الثلاثة لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها، ولكي تكون كذلك ينبغي أن تمر بمراحل عديدة.

حيث افترض أن عملية اتخاذ القرار تتضمن أربع خطوات هي : تحديد المشكلة، تنمية البدائل، تحليل البدائل، اتخاذ القرار النهائي.

ويرى الباحث عموماً أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية ينبغي إن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية تهدف في النهاية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة وهذه المراحل نجملها فيما يلي¹:

أولاً/ تحديد المشكلة : الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، والمشكلة هي " :إنحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون ". أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها .وعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي، وليس الأعراض الظاهرة التي توحى للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، وعلى متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراية اللازمين لترتيب هذه المشاكل بحسب الأولوية من ناحية، ولتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل في منظمته من ناحية أخرى.

¹ نفس المرجع السابق ص 36

ثانيا /تحديد البدائل: إذا تم إنجاز الخطوة السابقة بنجاح أمكن تحديد بدائل الحلول أو القرارات التي يمكن اتخاذها، ذلك أن التشخيص السليم يحدد المشكلة ويحصرها في نطاق واضح. وفي هذه المرحلة يتم التعرف على البدائل الممكنة والمتوافرة لمعالجة المشكلة ويشترط وجود بديلين على الأقل لأن اختيار بديل واحد بسبب أنه الوحيد لا يمثل اتخاذ قرار، ويمكن تسهيل عملية تقديم البدائل من خلال استخدام أسلوب يشجع على تقديم أكبر عدد من الأفكار الجديدة ويشترط في الحل البديل أن تكون له القدرة على حل المشكلة. وأن يكون في حدود الموارد وإمكانات المتاحة.

ثالثا /تقييم البدائل: بعد أن تم تحديد البدائل، يبدأ متخذ القرار بمقارنة هذه البدائل من حيث مزاياها وعيوبها ومساهمتها في تحقيق الهدف وحل المشكلة، ومن حيث ملاءمتها للظروف البيئية المحيطة بالمنظمة . وتعتبر مرحلة تقييم البدائل بطبيعتها عملية التنبؤ بالمستقبل، لان المزايا والعيوب لا تظهر إلا في المستقبل ويرى البعض أن هناك معوقات تمنع أو تحد من التعرف على نتائج كل بديل واهم هذه المعوقات هو نقص المعلومات، وطول الوقت وتعلق النتائج بالمستقبل.

وعملية التقييم هذه يجب أن تعتمد على مجموعة من المعايير (التكلفة، الوقت، درجة المخاطرة، الربح المتوقع) المرتبطة بالأهداف المحددة بشكل مسبق. كما يجب على متخذ القرار أن يراعي عند إجراء عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل المتغيرات البيئية، الداخلية منها والخارجية¹.

رابعا /اختيار البديل الأفضل: وهو ذلك البديل الذي يحقق المعيار المحدد، أو يحقق الهدف المطلوب انجازه وتعتبر تلك الخطوة من أدق وأهم خطوات اتخاذ القرار الإداري، فالبديل المختار يجب أن يتم في ضوء الظروف والإمكانات الفعلية المتاحة، وترجع صعوبة اختيار البديل الأمثل للاعتبارات التالية:

- 1- تأثر عملية الاختيار بالعديد من العوامل بعضها شخصي يرتبط بشخصية وهدف متخذ القرار والمتأثرين به، وبعضها موضوعي يرتبط بتطبيق أسلوب البحث العلمي، وبعضها بيئي نابع من الخصائص البيئية المحيطة بموضوع اتخاذ القرار.
- 2- ضرورة توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بكل بديل لدراستها وتحليلها بغرض تقييم كل بديل في ضوء مزاياه وعيوبه واحتمالاته.
- 3- لابد من مراعاة المتغيرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق كل بديل وأثرها على أهداف المنظمة وبيئة القرار الخارجية.
- 4- مدى التوافق والتعارض بين كل بديل وما يسبقه من قرارات، وما هي القرارات الأخرى الواجب اتخاذها في حالة اختياره.

¹ جمعة، أحمد، وآخرون، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية محل تطبيقي معاصر،الأردن،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ص 60

خامسا/ إتخاذ القرار: وتعني أن تضع البديل الذي وقع عليه الاختيار موضع التنفيذ ويتطلب نجاح تلك المرحلة مراعاة ما يلي:

1. التأكد من وضوح مضمون القرار وأهدافه وتعريف كل منفذ بواجباته ومسئولياته وسلطاته وعلاقته بالآخرين ودوره ومكانه في تنفيذ القرار.
2. التأكد من أن التنظيم الإداري بالمنظمة جيد وقادر على القيام بمسئولية التنفيذ وتتوافر لديه إمكانيات الاتصال.
3. توفير المستلزمات المادية اللازمة، وقد يتطلب ذلك صدور عدد من القرارات الفرعية إلى جانب توفير الإمكانيات البشرية بالتعيين والتدريب أو النقل، بحيث تتوافر للمنظمة الكفاءة الفعالة.
4. ترتيب مراحل وإجراءات التنفيذ طبقا لتتابعها وأولوياتها، بحيث لا يبدأ في مرحلة إلا بعد تنفيذ المرحلة السابقة لها.
5. أن توضع المعايير والمقاييس اللازمة من حيث التكاليف والوقت والنتائج، والتي يمكن بها قياس نتائج التنفيذ.

سادسا/ متابعة تنفيذ القرار

ويتم في هذه المرحلة وضع خطة لتنفيذ الحل الذي تم اختياره من قبل متخذ القرار، كما يتم تحديد الوقت الذي سيستغرقه تنفيذ الحل، ومراحل التنفيذ والعاملين الذين تم تكليفهم بالتنفيذ، وتحديد مسؤولية كل واحد منهم والطريقة التي سيتم بها تطبيق الحل والوسائل التي يمكن استعمالها لمراقبة التنفيذ والمعايير التي تقيس درجة نجاحه، بالإضافة إلى مراعاة ما قد يستجد من مشكلات أثناء الحل ووضع خطة مناسبة لمواجهتها وعلاجها¹.

¹ حسنين، عمر، 1999 م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية ص 18

المبحث الثالث : محاسبة وإتخاذ القرارات

المطلب الاول : دور المحاسبة في عملية إتخاذ القرارات الإدارية

تعد المحاسبة في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحاً ونجاحاً للخطط المستقبلية، وضمناً للاستمرار وتطور الشركات والمؤسسات. ويعتبر نظام المحاسبة جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات إتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت

المناسب لمساعدتهم في إتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق

التقارير والقوائم المالية. كما أن المحاسبة يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامة

القرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط التنمية، وهذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها.

هناك من يقول بأن إتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة 90% على المعلومات و 10% على الذكاء والإلهام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها وتثبيتها¹.

ومن البديهي أن درجة جودة المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل، الأمر الذي يعني ضرورة أن تبحث الإدارة باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف و النتائج المتوقعة للتصرفات البديلة. فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات. وفي حقيقة الأمر فإن إتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر.

أن المدراء يحتاجون إلى المعلومات في جميع المنشآت، فالمدراء بجميع مستوياتهم يقومون بصفة مستمرة بأداء مهام ووظائفهم الإدارية، ونجاح أي عمل إداري يتحدد بمدى تنفيذهم هذه الوظائف بطريقة جيدة، ويعتمد ذلك على احتياجات المديرين للمعلومات بصورة مناسبة، حيث إن كل وظيفة من الوظائف الإدارية تتضمن إتخاذ قرار، ويجب أن يكون إتخاذ القرار مدعماً بمعلومات جيدة، فإذا كانت معلومات المدير ضعيفة، فسوف يؤدي ذلك إلى قرار ضعيف يصبح ضحية هذه المعلومات الرديئة، وبالتالي لن يحقق العمل الإداري الأهداف المرجوة.

ويمكن القول بأن المعلومات ذات الجودة العالية في يد من يستخدمها بكفاءة ستحقق له أفضل القرارات، والقرارات الجيدة ستقوده إلى الأداء الفعال للأنشطة الإدارية، والأداء الإداري الكفء سيؤدي إلى بلوغ النجاح المنشود لأهداف المنشأة، وهكذا تصبح المعلومات وسيلة الربط بين جميع أجزاء المنشأة انه يمكن توضيح دور المحاسبة في إتخاذ القرارات على النحو التالي:

¹ نفس المرجع سابق ص 20

- إعداد الموازنات التخطيطية : والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيارا للرقابة.
- تصميم نظم المحاسبة : حيث تصمم على أساس التنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين:
 - المبادئ العلمية المحاسبية.
 - الأساليب المحاسبية، التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعه لتنفيذ المبادئ المحاسبية.
- تسجيل العمليات: وتتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المحاسبة ، التي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية
- المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة: وتهدف المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة، بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية
- تحليل وتفسير القوائم المالية: يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها، وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية. أن المحاسبة ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمنشأة كالمدرء ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم على اتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية:
 - أ- التخطيط طويل الأجل تعتبر مهمة التخطيط طويل الأجل وعمل الاستراتيجيات للمنشأة من أهم أعمال ومسؤوليات إدارة المنشأة لتحقيق الأهداف المنشودة لها، وتلعب المحاسبة هنا دورا بارزا في تزويد إدارة المنشأة بتقارير عن التوقعات المستقبلية المختلفة، بحيث تساعد الإدارة على تقييم المعلومات الموجودة بهذه التقارير، والعمل على اختيار أفضل بديل ووضعه في الخطة طويل الأجل.
 - ب- التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد: حيث إن الموارد الموجودة بأي منشأة هي محدودة بطبيعتها فانه تقع على عاتق ومسؤولية المدرء توزيع هذه الموارد النادرة واستعمالها في المنشأة بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة. وتتعلق مهام التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد بعملية تنفيذ الخطط الموضوعة للتوصل على أهداف المنشأة المرسومة. وان القرارات المتعلقة بالمهام المذكورة تتطلب معلومات محاسبية دقيقة للتوصل إلى إتخاذ القرارات السليمة¹.
 - ت- تقييم الانجاز والرقابة ترغب إدارة المنشأة بمعرفة كيفية تنفيذ الخطط المرسومة ومدى صلاحيتها ومدى ملاءمتها، وتتسلم الإدارة عادة معلومات عن الانجاز الفعلي الذي يتم مقارنته مع الخطط

¹ حسين ، أحمد ، 1997 م نظم المعلومات المحاسبية ، الإسكندرية ص 23

المرسومة لمعرفة وتقييم الانحرافات بين الانجاز الفعلي والتوقعات الموضوعية. وتتم الرقابة وتقييم الانجاز في المنشآت الصغيرة بالملاحظة الشخصية للمدير. أما في المنشآت الكبيرة فلا بد من وجود نظام معلومات منهجي للتقييم، ويتم ذلك عن طريق إعداد الموازنات ومعرفة مراكز المسؤوليات وإعداد تقارير وتقييم الانجاز، وتلعب المحاسبة دورا بارزا ومهما في إعداد الموازنات المتنوعة وتقارير تقييم انجاز العاملين وأقسام المنشأة المختلفة.

أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية تستخدم في تسجيل الانجازات وتوجيه أو جذب الانتباه ، وحل المشاكل وبمعنى آخر فان المعلومات التي تتضمنها التقارير تستخدم في الإجابة على الأسئلة التالية : ما مدى التقدم؟ ، ما هي المشكلة؟ ، ما هو الحل؟

إن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة المبادئ التالية عند تصميم نظام المعلومات¹.

1. تعتبر المعلومات أساساً ضرورياً لاتخاذ القرارات. فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة، أو تحديد بدائل الحل. كما يصعب تحديد معايير المقاضلة بين البدائل.
2. يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة.
3. أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف القراري قبل تحديد البدائل أو تقييم تلك البدائل.
4. تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة عن الأساليب المستخدمة لقياس منافع البدائل المختلفة، والوزن النسبي للمعلومات عند قياس الربح أو المنافع النسبية المحددة للبدائل المتاحة. ولا شك أن هذا يتطلب إجراء تحليل حساسية بالنسبة لبعض المؤشرات لمعرفة مدى استجابة النموذج المستخدم للتغيرات في كل من تلك المؤشرات، ومن ثم تقدير درجة الدقة المطلوبة في كل منها.
5. إذا أمكن تنميط الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار معين. فإنه يمكن تفويضه إلى مستوى إداري أقل أو يمكن برمجته ليؤدى بالحاسب الآلي، مع ضرورة استبعاد البدائل ذات الربح المنخفض.

المحاسبة لها دور كبير وبالغ الأهمية في العملية الإدارية، حيث تكمن أهميتها في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها. كما أنها تعتبر المحرك لإدارة أي منشأة، بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقاً لأهدافها المرجوة.

كما أن دور المحاسبة كممثل أية معلومات أخرى يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت

¹ حسين، علي، الساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص 28

وصفية أو شخصية، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المحاسبة ومحددات استخدامها النوعية

1- العوامل المؤثرة في جودة المحاسبة : هناك عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المحاسبة

لاسيما منها خاصيتي الملاءمة والموثوقية. وسنتناول بعض من هذه العوامل على النحو التالي:

1.1. النظام المحاسبي المطبق

إن النظام المحاسبي الذي يضعه المشرع في الدولة يتضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في الكيانات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها. فمثلا في الجزائر كانت المؤسسات الاقتصادية تطبق المخطط المحاسبي الوطني الذي صدر في سنة 1975 م إلى غاية صدور النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 والذي دخل حيز التطبيق في سنة 2010 م، ووجهت للأول انتقادات عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- اعتماده على مبدأ التكلفة التاريخية والذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر خاصة في العقدين الماضيين.

- لا تزود القوائم المالية المعدة وفق قواعده وأحكامه مستخدميه بمعلومات حول الأنشطة المستقبلية و التكاليف والإيرادات المتوقعة للمؤسسة الاقتصادية المعنية.

- القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط المحاسبي لسنة 1975 لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة و العوامل المتحركة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للشركة التي يستثمرون فيها.

وقد جاء النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 ليعوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ويسد النقائص الواردة فيه حتى يتسنى للمؤسسات المطالبة بتطبيقه إعداد قوائم وتقارير مالية تتضمن معلوما تتميز بالجودة المطلوبة وتكون ذات منفعة أكثر بالنسبة لمستخدميها

1.2. حوكمة الشركات: لقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة¹.

¹ Demirag , I.,& et al., Corporate Governance: Overview and Research Agenda, British Accounting Review , Vol. 32 , 2000 ,PP341-354

كما عرفها كاتب آخر بقوله: "إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة¹.

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات (المساءلة والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، دور المراجعة الداخلية، دور المراجع الخارجي، دور لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، وغيرها) وانعكاساتها علي المحاسبة ، أشار إبراهيم خليل إلي النقاط التالية3 :

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية ، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.

ب- إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

- مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصدقية في المحاسبة المفصح عنها

ت- إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية هو إنتاج المحاسبة ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها.

وقد أثبتت الدراسة التطبيقية التي قام بها إبراهيم خليل وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المحاسبة .

¹وايل علي الوابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد . 36 ديسمبر 2002 ، ص0

وتناولت دراسة تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية¹

1.3. استخدام الحاسوب: إن استخدامات الحاسوب متعددة، منها استخدامه في إطار نظام المعلومات المحاسبي لأجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية تتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للتوصل لقرارات رشيدة.

ويرى وائل إبراهيم الراشد أن في السنوات الأخيرة زادت قدرة نظام المحاسبة على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأسهم، وذلك نتيجة لتحسن وسائل القياس وتشغيل وتحليل المعلومات باستخدام أنظمة الكمبيوتر المتطورة، حيث أدى ذلك إلى خلق وإتاحة العديد من النماذج المختلفة والمتعلقة بالتنبؤ بأسعار الأوراق المالية².

وأشارت نتائج دراسة خليل الرفاعي وآخرون سنة 2009 أن المتغيرات الفرعية المتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملاءمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في خصائص المحاسبة الأربعة (الملاءمة، الموثوقية، الثبات، والقابلية للمقارنة) وأن المتغيرات الفرعية المتعلقة بالدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب وسهولة الاستخدام ليس لها أثر في خصائص المحاسبة .

1.4. اعتماد كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة: يرى رضا إبراهيم صالح أنه فيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المحاسبة يتضح أن كلا من مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له إيجابياته وسلبياته على تلك الخصائص. وقد أورد بأن دراسة كيسو وآخرون سنة 2005 أوضحت أنه بالرغم من تأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المحاسبة بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة.

كما أورد أن دراسة كارول وآخرون سنة 2003 أظهرت بعض الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS133) حول محاسبة المشتقات المالية، وتمحورت هذه الانتقادات حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات الشركة، وهو ما يؤدي إلى تقلبات في الدخل، والذي ينتج عنه تغير متعدد في القوائم المالية. وفي المقابل يعتقد أنصار القيمة العادلة بأن التغير يمكن أن يكون ثمناً لثقة المستثمر، وبالنسبة لموثوقية القيمة العادلة مقارنة مع محاسبة التكلفة التاريخية فإنها تكون موثوق بها وملائمة في اليوم الذي تسجل فيه. وأن أنصار ومؤيدي كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

¹ Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42, 2002 , PP 195 – 221.

² وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ماي 1990 ، ص28

يوافقون على أن صفتي الموثوقية والملاءمة على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن أنصار القيمة العادلة يركزون على الملاءمة، بينما أنصار التكلفة التاريخية يضعون تركيزاً على الموثوقية.

وأورد أيضاً أن آل عباس في دراسته سنة 2008 تطرق إلى المعيار المحاسبي الأمريكي 157 بعنوان قياس القيمة العادلة الذي كان يبدو مثالياً وتطوراً هائلاً في الفكر المحاسبي. هذا المعيار بدت حوله خلافات شديدة وتم تعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية على إثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية بعد أن شهد العالم خلال عام 2008 أزمة مالية عالمية وتم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء تلك الأزمة.

المطلب الثالث: نماذج عن أنواع القرارات وأثر جودة المحاسبة عليها.

دور المحاسبة الإدارية في مساعدة الإدارة:

يتمثل دور المحاسبة الادارية في مساعدة ادارة المنشأه للقيام بوضائفها كالآتي :

(1) التخطيط: يقصد بالتخطيط الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتحديد الأهداف ووضع البرامج المناسبة للحصول على الموارد المختلفة واستخدامها لتحقيق هذه الأهداف ويقوم المحاسب الإداري بمهمة تجميع البيانات التي تساعد الإدارة في وظيفة التخطيط (عبد السميع ، 2010).

(2) التنظيم: يقصد بالتنظيم تحديد أفضل الطرق والإجراءات والوسائل التي يمكن بها تنظيم الموارد المتاحة المختلفة وبما يمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة، ويعتبر المحاسب الإداري مسؤولاً عن عمليات تحديد وتجميع وقياس وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتحقيق الأهداف الأساسية للتنظيم، كما يحتاج المحاسب الإداري أن يكون حساساً لاحتياجات المديرين من المعلومات، ويُستخدَم المحاسب الإداري كعضو مساعد في التنظيم ويعتبر مسؤولاً عن توفير المعلومات وأحد العناصر القيّمة للفريق الإداري (نور، 2003)¹

(3) الرقابة: ويقصد بها الإجراءات الخاصة بقياس وتصحيح الأداء الفعلي لضمان تحقيق أهداف وخطط المنشأة بمعنى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يطابق الخطط الموضوعة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة وجود انحرافات عن الخطط الموضوعة، ويظهر دور المحاسبة الإدارية في توفير معلومات تساعد الإدارة على أداء وظيفة الرقابة، وتمارس الإدارة وظيفة الرقابة من خلال التقارير (المعلومات) التي يوفرها المحاسب الإداري عن الفعاليات، مقومة ومقاسة في ضوء المخططات وما ينتج عنها من انحرافات، مع تحليل الانحرافات حسب

¹حنان، رضوان، 1998 م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى ص 30

مسبباتها ومراكز المسؤولية عنها واقتراح الإجراءات المصححة لها، وتتابع الإدارة ما تحقق من أهداف والعقبات التي تعترض تحقيق الأهداف وتتخذ الإجراءات الكفيلة لتفادي هذه العقبات (هوبر، 2003).

4) إتخاذ القرارات: إن عملية إتخاذ القرار هي عملية مركزية في إدارة المنظمة ومن أهم الوظائف التي يقوم بها المدير (الشرع، 2002). وتُعنى وظيفة إتخاذ القرارات باختيار البديل المناسب من البدائل المختلفة بهدف تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة، وتقوم المحاسبة الإدارية بتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة على المفاضلة بين البدائل المتاحة وتحديد البديل الأفضل للمنشأة (عبد السميع ، 2010)، وذلك من أجل إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة (ابو حشيش، 2005).

يرى الباحثان من خلال ما سبق من وظائف تقوم بها الإدارة، أن المحاسبة الإدارية تقوم بدور المساعد والمرشد للإدارة في أداء تلك الوظائف فمن الملاحظ أن المهام الموكولة للمحاسب الإداري والمتمثلة بتوفير المعلومات باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية من خلال التحليل المالي والفني والموازنات التخطيطية والنماذج الرياضية والإحصائية، ستؤدي إلى فعالية في تأدية تلك الوظائف، وإذا ما قمنا بحجب الخدمات المقدمة من قبل نظام المحاسبة الإدارية عن الإدارة فمن غير الممكن تأدية تلك الوظائف بالفعالية المرجوة. وهذا ما يؤكد بأن نظام المحاسبة الإدارية هو النظام الذي من غير المعقول التفريط به.

خلاصة الفصل الثاني

إن المحاسبة ، باعتبارها نتاج نظام المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية، كانت تستخدم من طرف إدارة هذه الأخيرة فقط ولأغراض محدودة) من قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولاً إلى تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. (أما الآن اتسعت دائرة الاهتمام بالمحاسبة وتعددت الأطراف التي تستفيد منها، فبعدما كانت مختلف الجهات المستخدمة لهذه المعلومات تبحث عن الحصول على أكبر حجم ممكن منها، أصبحت الآن تبحث عن الحصول على تلك المحاسبة الجيدة التي تتوفر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليها لتساعد على بلوغ الأهداف المرجوة منها لاسيما منها صنع القرارات الجيدة .

ولا يمكن الحصول على هذا النوع من المعلومات إلا بتوفر ظروف وشروط عديدة خاصة منها ما يتعلق بالجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تضاف إليها الرغبة أو الاستعداد من جانب المؤسسات للاستجابة لحاجات المستفيدين من تلك المعلومات.

ونظراً لأهمية المعلومات بصفة عامة والمحاسبة بصفة خاصة تناولنا في هذا الفصل كل من نظام المعلومات ونظام المعلومات الحاسوبية بالتركيز على عناصرهما ومكوناتهما حيث تم التطرق إلى الفرق بين البيانات والمعلومات. وبالنسبة لهذه الأخيرة تناولنا أنواعها ومصادرها وصولاً إلى الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية ومعايير جودة هذا النوع من المعلومات والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للمحاسبة

البنكية بنك التنمية المحلية

BDL

تمهيد

إن بنك التنمية المحلية هو من البنوك القديمة ولكن من خلال الفصول السابقة ذكرها والمعلومة حول أنواع البنوك، فإن بنك التنمية المحلية هو جديد العهد بالنسبة لها جميعا، أما اقتصاديا فقد طرأ على بنك التنمية المحلية عدة تغيرات محاسبية ومالية من جراء دخول النظام المحاسبي المالي الجديد، ولكن بالنسبة لمجمع الاستغلال فالتغيرات كانت طفيفة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة كل التفاصيل حول بنك التنمية المحلية و إلى التغيرات التي حدثت للحسابات فيها.

المبحث الأول: عموميات حول بنك التنمية المحلية

كل بنك له تعريف خاص و ذلك حسب الدور المعتمد عليه في المجتمع الاقتصادي و المالي، لذلك فبنك التنمية المحلية له تعريف شامل و ملم للنشأة و الدور المهم القائم به، و المتفرع منه عدة أقسام و مديريات كمجمع الاستغلال بمستغانم.

المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية

لبنك التنمية المحلية استجابة كبيرة من طرف الجزائري الذي يعرف بموجب مرسوم جزائري خاص.

الفرع الأول- تعريف بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية هو أحدث البنوك في الجزائر، و انبثق من القرض الشعبي الجزائري و قد تأسس بموجب مرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 1985/04/30 برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطاوالي ولاية تيبازة¹.

هو بنك للدولة خاضع للقانون التجاري و يتولى العمليات المألوفة و يعتبر بنك الودائع يقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات، و خدمات متفرقة، يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

يعتبر بنك التنمية المحلية من أكثر الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يحتوي على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية و يشغل أكثر من 4100 شخصا.

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 36.800.000.000 دج مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه.

الفرع الثاني- وظائف بنك التنمية المحلية:

¹ معلومات من البنك

تلخص وظائف بنك التنمية المحلية في النقاط التالية:

- القيام بالعمليات المألوفة.
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تمويل القروض العقارية.

المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال (DRE)

يتفرع بنك التنمية المحلية من عدة أقسام و مديريات من بينها مديرية مجمع الاستغلال فرع مستغانم الذي تطور من سنة إلى أخرى.

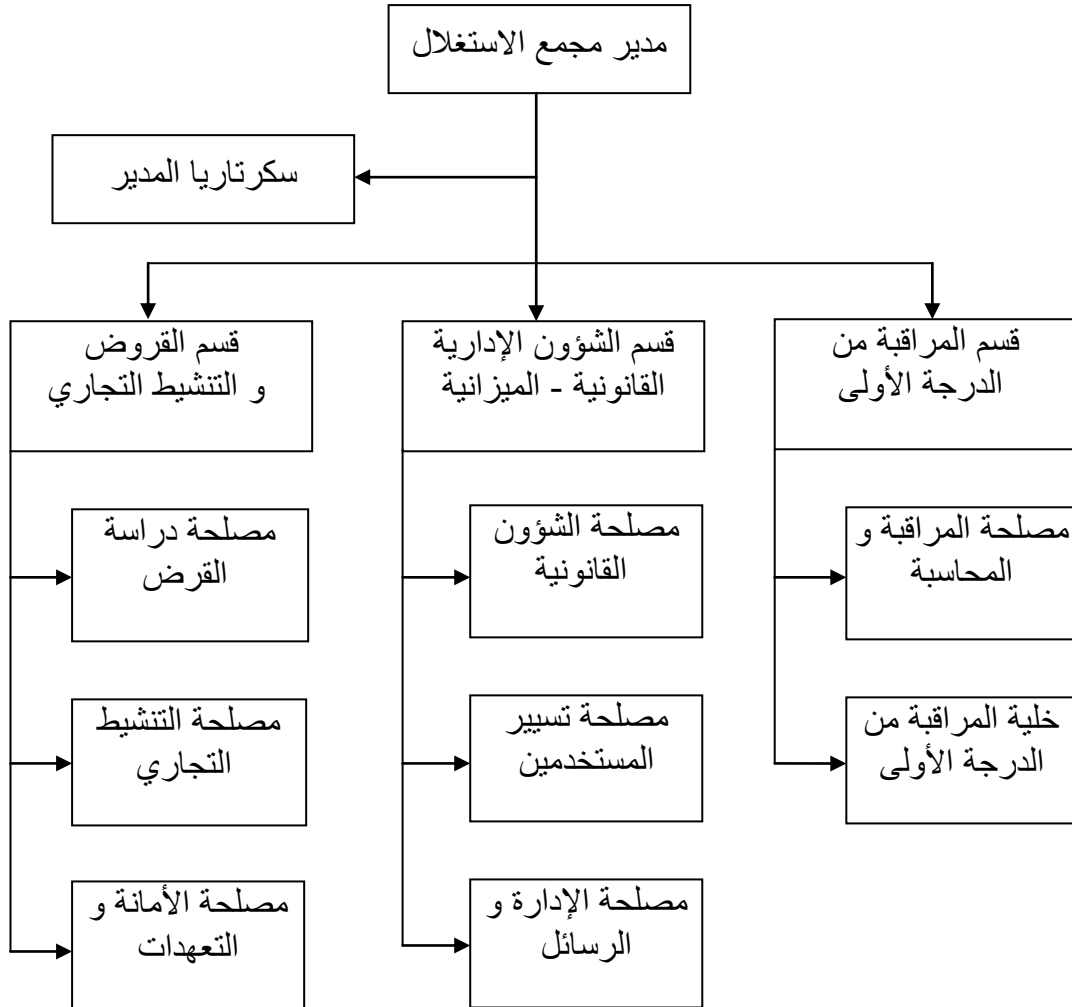
الفرع الاول- تعريف بنك التنمية المحلية الجهوية لولاية مستغانم:

أنشأ بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم في 1985/07/01، وكان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم "بن سليمان" وأيضا وكالة غليزان، تيارت، وادي رهيو، مازونة وسيدي علي.

برز هذا التقدم في الشبكة بفتح في 1998/11/12 مراكز جديدة لفوج الاستغلال بمستغانم وكالة الدهرة و عدة وكالات أخرى بعين تادلس، قصر الشلالة و زمورة و ما يمثل 11 وكالة مقسمة على 3 ولايات إلى نهاية سنة 2003².

الفرع الثاني- مخطط مديرية مجمع الاستغلال:

شكل رقم (03) مخطط مديرية مجمع الاستغلال



المصدر: من البنك BDL

الفرع الثالث- مهامات مديرية مجمع الاستغلال: المتمثلة في:

أ- قسم القرض و التنشيط التجاري:

هذا الفرع يختص في تجميع الموارد و المراحل التجارية الخاصة بالوكالات و مراقبة المشاريع حتى تحقيقها:

▪ متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون.

- تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات مجموعة الاستغلال ومتابعة تحقيقها.
 - ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية و الخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات.
 - تهيئة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية لبناء وكالات جديدة بما أنه مسؤول عن الجانب التجاري لأجل الطرف المسؤول عن العلاقات التفتيشية الخاصة و إعطاء تقرير لمدير الاستغلال العام عن نتائج نشاطه.
 - كما يعمل ضمان انتشار المعلومة.
 - التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.
 - إرسال يوميا تقارير خاصة بكل النشاطات إلى مجموعة الاستغلال.
 - ضمان التسيير المالي المرتبط بمجموعة الاستغلال.
 - تأمين المهمات الخاصة بالمركز.
 - إرسال الحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض و إعطائهم تقارير يوميا و على طلباتهم³.
1. مصلحة دراسة القروض: دورها دراسة و مراقبة ملفات الضرائب و التأمين و مدى مساهمة القرض في تنمية و تطوير المشروع أو تجديده و دراسته من الناحية المحاسبية و الميدانية.
 2. مصلحة الأمانة و التعهدات: هذا المكتب مكلف بما يلي:

³ نفس المرجع

- مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر و مراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله و مضمونه و ضماناته.
- تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض و الوكالات و إبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض.
- تخزين و تسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات.
- من خلال التحاليل اليومية الخاصة باتخاذ قواعد الحذر عند ملاحظة أي نقص يجب إبلاغ المصلحة القانونية.
- مسك ملف اللذين لم يتم الدفع لهم بالتعاون مع المصلحة الرئيسية للمخاطرة بمديرية مراقبة التعاقد.
- تأسيس و نقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال (مديرية شبكة مجموعة الاستغلال) و مديرية مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

3. مصلحة التنشيط التجاري: وهذه المصلحة مكلفة بما يلي:

- مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك و تجميع الموارد و توثيق القروض.
- تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجمع الاستغلال و مساعدة الوكالات لتحقيقه.
- تسيير ملف زبائن الوكالات و توطيد العلاقات بين الوكالات.

ب- قسم إدارة الميزانية و الأعمال القضائية:

- تقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق و متابعة القروض من الناحية القانونية و القضائية في حالة بعض المشاكل و تضم المصالح التالية⁴:

⁴ <http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t-451204.html>

- مصلحة الشؤون القانونية:

✓ تتمثل مهامها في حل النزاعات و استرجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى المقترض و بالتالي يكون هناك حصر للمقترض في وضع قانوني و متابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) و هذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبية أول.

✓ مساعدة الوكالات في الإطار القانوني لحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق و مشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها.

✓ بالإضافة إلى المتابعة بالعلاقات مع المحامين، الموثق... و هذا في حالة القيام ببيع الضمانات السمية بالمزاد العلني و توزيع الأموال الموجودة بالبنك على المورثين.

- مصلحة الإدارة و الوسائل: تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية و الوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية و كل ما يتعلق لها بدراسة اليومية و توفير جميع الوسائل الضرورية.

- مصلحة تسيير المستخدمين: تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخص فهي تعول على القيام بالتسيير الأحسن و الجيد و هذا كل ما يخص العمال و هذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي: الشخصية الذاتية للعمال و سمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تهتم أيضا بالمراقبة و منح التقاعد، التكوين الجيد للإطارات.....

ت. قسم المراقبة من الدرجة الأولى: في إطار مهامه هو مكلف بـ:

✓ تحقيق المراقبة و المحاسبة في مديرية الاستغلال و وكالاتها.

✓ مراقبة و متابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات و الحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية/الأرقام/الحالات) و مصداقية الكتابات و الوجه الحسن لكل وكالة.

- ✓ نقل كل حالات التواصل و حالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.
- ✓ مراقبة فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.
- ✓ التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات و القواعد الداخلية و الخارجية للمعاملة البنكية.

• مصلحة المراقبة العامة: هي مكلفة بما يلي:

- ضمان المراقبة المحاسبية للوكالات التابعة لها.
- التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها تقوم بتقنية ملفات.
- التجارة الخارجية تبعا لتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.
- الإشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.
- تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.
- القيام بمهام المراقبة و التفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف مديرية فرع الاستغلال.

• خلية المراقبة من الدرجة الأولى: مكلفة بما يلي:

- تحرير المهمات و تقديمها إلى المعنيين بها.
- متابعة تطبيق إرشادات السلم الهرمي المتخصص في هذه المادة.

المبحث الثاني: تنفيذ بنك التنمية المحلية للنظام المحاسبي المالي:

إن المرسوم الذي جاء لبنك التنمية المحلية لإتباع النظام المحاسبي المالي الجديد يتضمن عدة شروط و خطوات و إجراءات الواجب القيام بها، حيث مست هذه الإجراءات أو التغييرات عدة حسابات على مستوى مديرية مجمع الاستغلال.

المطلب الأول: قرار تغيير المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي

إن جميع المراسيم التي أتت بها المديرية المركزية لبنك التنمية المحلية أدلت و صرحت بضرورة الإنتقال من PCN إلى SCF مدرجة بها الخطوات اللازمة لذلك.

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة من طرف بنك التنمية المحلية

و تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- تكوين الأجهزة المكلفة بالنظام المحاسبي المالي الجديد

- مجموعة العمل المكلفة بالنظام المحاسبي المالي

- لجنة المصادقة على الأعمال المقدمة من طرف مجموعة ال SCF

ب- إعداد أدوات النظام المحاسبي المالي⁵:

- جدول مراسلة حسابات SCF/PCS

- ميزان الحالات المالية.

- المصادقة على الحسابات المتغيرة (المعنية بالتغيير)

ج- التطبيق الأول في الميزانية العمومية:

⁵ معطيات من البنك

- ترصيد ميزانية 2009/12/31
- العمل على الميزانية الإفتتاحية لـ 2010/01/01
- العمل على الميزانية لـ 2010/06/30
- د- تحويل الحسابات:
- إعادة تشغيل أو برمجة البرنامج المعلوماتي
- تحويل أرصدة الحسابات المعنية بالتغيير
- هـ- إعادة معالجة الحسابات لـ 2010/12/31
- مخططات العمل
- الحسابات المتغيرة (الحسابات الداخلية و حسابات الزبائن)
- الحسابات العقارية أو رؤوس الأموال
- و- الجدول الزمني لتنفيذ ال SCF
- إعادة تشغيل أو برمجة مخطط الحساب
- تحويل الحسابات
- الميزانية الإفتتاحية (قبل المعالجة)
- معالجة الحسابات
- ميزانية 2010/12/31
- الفرع الثانب: التنظيم المتبع من طرف الBDL: ويتمثل في:
- أ-الإجراء الأول المتخذ من طرف BDL:

1- إنشاء مجموعة عمل القائمة على تنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد (قرار الرئيس المدير العام رقم: 2009/ 59 في 13 / 12 / 2009).

2- إنشاء لجنة المصادقة على أعمال النظام المحاسبي المالي ، مرسوم مقرر من طرف الرئيس المدير العام رقم: 67 في 01 / 06 / 2010 للمصادقة على الأعمال قبل التطبيق.

ب- مجريات المهمة:

لتحقيق الأهداف ، مجموعة العمل ، وبالمقارنة مع خبير المحاسبة سطرت العمليات التالية:

1- الأعمال الأولية : وهي

- ضبط تطابق مخطط الحساب.

- إعداد مخطط العمل: لجميع هياكل البنوك، الإدارة المركزية و مجموعات الاستغلال والوكالات.

- اجتماع جهوي: لخطط العمل مع الوكالات التابعة.

- العمل مع الهياكل المركزية⁶.

2- القيود التقنية و خيارات التحويل:

- مع المدة المحدودة الجارية قبل 31 / 12 / 2010 (20 يوم) خيارات لتحويل محدودة بسبب البناءات التقنية التي تحتاج وقت كبير:

• إعادة برمجة البرامج المعلوماتية.

• التحويل الأوتوماتيكي للأرصدة.

• تطبيق القواعد الجديدة و المناهج التقييمية و المحاسبية.

- تحاليل الحسابات الداخلية هي أيضا تأخذ بعين الاعتبار جميع فروع الميزانية.

- الحسابات الغير متوفرة.
- العقارات ورؤوس الأموال.
- إهتلاكات العقارات.
- الخسائر القيمة.
- الجباية.

3- إيقاف ميزانية 2010:

- تحاليل الحساب ستكون مصادقة لكل حساب موجود.
- العقارات ستكون مسطرة حسب مبدأ التقارب الاقتصادي.
- العروض و المخزونات ستكون مسطرة مع قواعد و مبادئ ال SCF.
- كل تسويات و شروحات الأرصدة ستكون مقدمة بواسطة البنيات التي تحرك الحسابات.

الفرع الثالث: طرق التنفيذ

وهي كالآتي:

أ- الحسابات المعنية بالتغيير:

- قائمة تحوي 262 حساب معنية بالتغيير والتي تم تقديمها إلى لجنة المصادقة.

1- حسابات الزبائن (4XX) بعدد 19 حساب تعالج معالجة خاصة.

2- الحسابات المعنية بتغيير الصياغة بعدد 22 حساب المدرجة في القائمة.

3- و الباقي من الحسابات لم يمسه أي تغيير.

ب- التحويل: و يتمثل في

1- تحويل الأرصدة: إن تحويل الأرصدة إلى 31 / 12 / 2009 يسمح بالحصول على الميزانية الافتتاحية لـ 2010.

2- تحويل الأنشطة: حتى تكون البنوك ممثلة مع القانون الذي أوقف التحويل ابتداءً من 2010/1/1 و البنك أيضا يصادق على التحويلات بحيث تتوازن في 2010/12/31 التي تتفق مع النصوص.

ج- إعادة معالجة الحسابات:

في إطار توافق عملية الانتقال لل SCF على المؤسسة أن تجري إعادة معالجة الأرصدة لـ 2010/12/31.

كما يتبين من التشريعات الحالية، التحويل لا يقتصر على المبيعات فقط بل يمتد إلى إعادة معالجة الأرصدة الذي يعد خطوة مهمة في تطوير النظام المحاسبي المالي.

و يلزم اتخاذ هذه الخطوة أيضا الوعي حول أهمية الإندماج المالي لأن المحاسبة تعتبر شفافة بالنسبة للبنك.

يجب أن يتم هذا التعديل من قبل الهيكل الإدارية، التي تمكن المؤسسة من تحديد الانتعاش التي تتعلق بالسنوات السابقة⁷.

دون عام 2010 و التي سيتم معالجتها لفصل 2010/12/31.

و يتم احترام ميزانيات المحاسبة كذلك في 2010/12/31.

و سيتم تسليط الضوء فقط على الخلافات لـ 2010.

1- دفتر معالجة الحسابات:

أ- كل بنية لديها دفتر معالجة خاص بها.

⁷ نفس المرجع السابق

ب- وكل معالجة سوف يتم تدوينها في دفاتر خاصة وذلك حسب نوع المعالجة:

- دفتر رؤوس الأموال.
- دفتر الحسابات المالية.
- دفتر حسابات جبائية.
- دفتر الحسابات الغير متوفرة.
- دفتر حسابات الزبائن.
- دفتر خسائر الانخفاض في القيمة.
- دفتر مختلف العمليات.

2- إعادة معالجة الميزانية الافتتاحية:

لا احترام مبدأ المحاسبة في الميزانية، سيكون هناك ميزانية افتتاحية قبل إعادة المعالجة، لعدم المساس بنتيجة 2009، وبعد ذلك إعادة معالجة الأرصدة ستطبق للحصول على ميزانية افتتاحية بعد المعالجة و عدم المساس أيضا بحسابات التكاليف والمواد.

3- طرق إعادة معالجة الأرصدة:

إن ضرورة أولوية تنفيذ ال SCF ضرورية في التحويل و لأسباب منتظمة و مرتبطة بين هياكل البنك و الإدارة المركزية للمحاسبة.

ولذلك فإن التنظيم التالي يبرز:

- على كل هيكل أن يقدم حالات الموجودات لكل حساب داخلي.
- كل التغيرات المعرفة و المقدمة في الحالات المفردة أو المستقلة.
- كل أرصدة الديون تحلل حسب الأقدمية (1 سنة ، من 1 إلى 5 سنوات ، + 5 سنوات).

خلاصة

عرضنا في هذا الفصل مختلف القرارات التي أتت للانتقال و لتغيير النظام القديم بالجديد، و أيضا بإظهار العمليات اللازم القيام بها لهذا الانتقال أي كافة المعالجات المحاسبية. فإن بنك التنمية المحلية الجهوية فرع مستغانم لم يعمل بعد بالنظام الجديد و لذلك لم يتأثر بهذا التغيير.

الخاتمة

إن المؤسسة الاقتصادية تنشط في ظل محيط متشعب ومليء بالتعقيدات ولها وظائف متعددة ومن ثم فإن مهمة تسييرها ليست بالأمر الهين فهي تستدعي توفر مسيرين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة لأنهم مطالبون يوميا بصنع قرارات يفرضها الواقع العملي، والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة.

إن وظيفة إتخاذ القرار لها أهمية بالنسبة لجميع الوظائف فهي تعتبر جوهر العملية الإدارية إذ نجدها ترتبط بالتنظيم، التخطيط، الرقابة وغيرها.

ومن خلال ما تقدم من دراسة لعملية إتخاذ القرار (مراحلها، ظروفها، الخ (ولأنواع القرارات يتبين وجود الحاجة للمعلومات من بينها المحاسبة وذلك بغض النظر عن مرحلة صنع القرار المعنية) تحديد الهدف أو المشكلة، اقتراح البدائل الممكنة، (...أهمية القرار) قرار تشغيلي، أو تكتيكي أو استراتيجي، (الوظيفة المعنية) تمويل، تموين، إنتاج...) ومستوى الإدارة المعنية (عليا، وسطى، تنفيذية).

ويحتاج صناعات القرارات إلى المحاسبة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى نظرا لارتباطها بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي هذا من جهة وكونها معلومات كمية قابلة للتحقق من صحتها من جهة أخرى.

وقد زاد الاهتمام بالمحاسبة من جانب المسيرين في المؤسسات الاقتصادية من حيث الكم والنوع في نفس الوقت لوجود عدة عوامل خاصة منها نمو حجم المؤسسات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة إضافة إلى كون معظم القرارات المطلوب صنعها يوميا في هذه المؤسسات هي قرارات اقتصادية، وفي كثير من الأحيان ليست المشكلة التي يواجهها صانع القرار هي عدم توافر المحاسبة بل بالعكس نجد في ظل الظروف الحالية (العولمة، المعلوماتية ...) بان المشكلة أصبحت تكمن في توفر كم هائل من المعلومات ومن مصادر عديدة إلا أنها تحتاج إلى التأكد من صحتها وفائدتها لإتخاذ القرار الناجحة التي تتطلب توفر معلومات جيدة ومفيدة.

مما تقدم تبرز أهمية جودة المعلومات بصفة عامة والمحاسبة بصفة خاصة، وجودة الأخيرة تتوقف على مجموعة من الخصائص المحددة من قبل الكتاب والخبراء والهيئات الدولية المختصة. إن اثر المحاسبة المفيدة يظهر لدى صانع القرارات وعلى القرارات المتوصل إليها فهذا النوع من المعلومات يجب إن يزيد من معرفة صانع القرارات وان يقلل من درجة عدم التأكد لديهم ويساعدهم على التوصل إلى قرارات رشيدة وفي المقابل فان عدم

توفر المحاسبة التي تتصف بالجودة المطلوبة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات ذات الطابع الاقتصادي، وقد نبه الكثير من المختصين عن المخاطر من الإفصاح عن معلومات محاسبية مضللة التي تؤدي إلى إيقاع مستخدمي هذه المعلومات في أخطاء تكلفهم غالبا وأثبتت التجربة أن المحاسبة المضللة أدت إلى انهيار عدة شركات عملاقة في العالم. لهذا انصب الاهتمام على إعداد المحاسبة ومراجعتها والإفصاح بما يتوافق مع المعايير المتفق عليها وذلك لأجل إعطاء الثقة للمتعاملين المستخدمين لهذه المعلومات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

- ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية
- برهان ، محمد ، 1995 م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى
- بوسبعين تسعديت، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009، 2010
- جاريسون ري اتش، نورين ايريل، 2002 المحاسبة الإدارية، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية السعودية، الرياض
- جعفر، عبد الإله، 2003 ، المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي، الأردن، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع
- جمعة، أحمد، وآخرون، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية محل تطبيقي معاصر، الأردن، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع
- جيمس اكاستين ، جويل ليركل ، نظريات و سائل في في اصول المحاسبة ، سلسلة ملخصات سترم.
- حسنين، عمر، 1999 م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية
- حسين ، أحمد ، 1997 م نظم المعلومات المحاسبية ، الإسكندرية
- حسين، علي، الساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- حنان، رضوان، 1998 م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى
- الدهراوي، كمال، محمد، سمير، 2002 م، نظم المعلومات المحاسبة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية
- دهمش نعيم ،محمد ابو نصار و محمود الخلايلة ، مبادئ المحاسبة ، معهد الدراسات ، الاردن.
- السعيدة، منصور، 1993 م، المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط- اتخاذ القرارات-الرقابة، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، الكرك
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008
- صالح خالص ، المبادئ الاساسية للمحاسبة العاملة و مخطط محاسبي ، ديوان المطبوعات الجامعية
- الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990
- عبد السميع الدسوقي ، اساسيات المحاسبة المالية ، دار وائل للنشر و الطباعة 2002

- عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- عشيبي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الاوراق الزرقاء، الجزائر، 2010
- الفراء، ماجد وآخرون، 2003 م، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الأولى، غزة.
- الفضل، مؤيد، شعبان، عبد الكريم، 2003، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة، دار زهران للنشر، عمان
- القاضي، حسين، 2001 م نظرية المحاسبة، مطبعة الداوودي، دمشق
- نعيم دعمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008

❖ الرسائل والاطروحات الجامعية:

- حواس صالح، التوجيه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008
- رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعيار الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة 2010-2011
- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014

❖ المجلات والدوريات:

- أبو حشيش، خليل، 2003 م دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة تطبيقية، مجلة
- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، طبعة 1999 -، ديوان المطبوعات الجامعية
- وابل علي الوابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد 36 ديسمبر 2002،

- وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، .جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ماي 1990
- وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، .جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ماي 1990
- وليد ناجي الحيايلى، أصول المحاسبة، الجزء 1، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007

❖ النصوص القانونية:

- الجريدة الرسمية، العدد 47 ، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007
- القانون رقم 07-11، الصادر بتاريخ 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، 2-4-5

❖ ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- Demirag , I.,& et al., Corporate Governance: Overview and Research Agenda, British Accounting Review , Vol. 32 , 2000
- Demirag , I.,& et al., Corporate Governance: Overview and Research Agenda, British Accounting Review , Vol. 32 , 2000
- Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42 ,2002
- Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , Accounting and Finance , vol. 42 ,2002